التّقرير السنوي 2014

كلمة رئيس مجلس الإدارة إلى الجمعية العامّة العادية

بسم الله الرّحمن الرحيم،

حضرات السّادة ممثلي المساهمين،

يشرفني أن أقدّم لحضراتكم أصالة عن نفسي ونيابة عن أعضاء مجلس الإدارة التّقرير السّنوي العاشر لنشاط ستوسيد بنك منذ حصوله على رخصة تعاطي نشاط البنك الشامل في 25 أفريل 2005 و كذلك القوائم المالية الموقوفة في 31 ديسمبر 2014.

نشط القطاع المصرفيّ التّونسيّ بوجه خاصّ والاقتصاد التّونسيّ برمّته بوجه عامّ خلال الأربع سنوات الأخيرة في ظلّ ظروف داخليّة أدّت إلى تعثّر الدّورة الاقتصاديّة، وفي ظلّ ظروف خارجيّة اتسم فيها المحيط الدولي بتباطئ النشاط الاقتصادي العالمي وضعف الطلب الدولي. وعلى هذا الأساس، شهدت الأسواق المالية الدولية تقلبات شديدة فيما تابعت كبرى البنوك المركزية اتخاذ إجراءات التيسير النقدي لدعم الاقتصاد العالمي والتخفيف من آثار الأزمة.

على الصعيد الوطني، شهدت سنة 2014 رغم الأوضاع السالفة الذكر، تغيرا طفيفا في نسق النمو الاقتصادي الذي بلغ 2.3 % سنة 2013 مقابل 2.4 % و يأخذ هذا النمو بعين الاعتبار انتعاشة النشاط الفلاحي وارتفاع القيمة المضافة للصناعات المعملية و الخدمات المسوقة و إن بنسق اقل مما تم تسجيله قبل سنة.

إضافة إلى ذلك شهدت سنة 2014 توسع عجز الميزان التجاري نتيجة تباطئ نسق تطور الصادرات و ارتفاع الواردات الى جانب ارتفاع مستوى أسعار بعض المواد الغذائية و انخفاض الدينار التونسي مما أدى إلى ازدياد حجم تدخل البنك المركزي التونسي في سوق الصرف .

و من ناحية أخرى عرفت سنة 2014 تواصل المسار التنازلي للسوق المالية تباينا مع دعم الإصدارات في السوق الأولية و ازدياد الإدراجات الجديدة بالبورصة.

بالنسبة للقطاع المصرفي، تواصلت الضغوطات خاصّة على مستوى السيولة لدى أغلب البنوك المتواجدة في السّاحة و ذلك خصوصا جرّاء المنافسة الشديدة التي شهدتها أسعار تعبئة الموارد في السوق، حيث بلغ الهامش مستويات تكاد تكون قياسيّة. و من ناحية اخرى، و إن شهدت محفظة قروض بعض البنوك تحسنّا تدريجيّا فإنّ نسبة القروض المتعثّرة في الجملة لم تعد بعد إلى مستوياتها قبل الثورة.

و بالنّسبة لستوسيد بنك، فقد سجّلت النّتائج تحسنا ملحوظا مقارنة بالسّنة الفارطة حيث أقفل البنك سنة 2014 بنتيجة صافية، و ان كانت سلبية، بلغت 3.751- ألف دينار مقابل نتيجة كذلك سلبية بلغت 727 26- ألف دينار في سنة 2013.

وتعود هذه النتيجة أساسا إلى مستوى المخصّصات الخام التي استوجب رصدها بعنوان السّنة والّتي بلغت 27 مليون دينار في نهاية 2014 مقابل 35 مليون دينار السنة الفارطة، نتيجة تواصل تعثر بعض حرفاء البنك و عدم وفائهم بتعهّداتهم.

أمّا على مستوى التّمويل المتوسّط والطّويل المدى، فقد سجّلت تدخّلات البنك المقارنة بين نهاية ديسمبر 2013 ونهاية ديسمبر 2014 تقدما بالنسبة لكل أنواع التدخّل بحيث تطور حجم المصادقات بـ 209 % و التعهّدات بـ 67 % و الأموال المسحوبة بـ 21 %.

و قد بلغت الموافقات الصّافية بالنّسبة لهذا النّشاط في نهاية سنة 2014 مبلغا قدره 49.8 مليون دينار والتعهّدات مبلغا قدره 2 36 مليون دينار والأموال المسحوبة مبلغا قدره 36.0 مليون دينار مقابل على التّوالي 1 16 مليون دينار و 21.7 مليون دينار و4 29 مليون دينار في نهاية سنة 2013.

و فيما يخصّ النّشاط القصير المدى، ارتفع قائم الالتزامات خلال سنة 2014، بما في ذلك الالتزامات بالتّوقيع، إلى 345 مليون دينار مقابل 324 مليون دينار في نهاية سنة 2013 أي بزيادة ناهزت 5 6 % مقارنة بنهاية سنة 2013.

وارتفع مجموع الموازنة إلى 0 732 مليون دينار في نهاية 2014 مقابل 5 706 مليون دينار في نهاية 2013 أي بزيادة قدرها 8 25 مليون دينار أو 7 3 %.

و تطورت المستحقات الصافية على الحرفاء من 3 472 مليون دينار في نهاية سنة 2013 إلى 9 487 مليون دينار في نهاية سنة 2014 أي بزيادة قدرها 6 15 مليون دينار أو 3 3 %.

أمّا المساهمات الصّافية، فقد سجّلت تراجعا طفيفا بـ 4 0 مليون دينار إذ انخفضت من 3 48 مليون دينار في نهاية سنة 2013 إلى 48.1 مليون دينار في نهاية سنة 2014.

و تزايدت ودائع الحرفاء في نهاية السنة المالية 2014 بنسبة 2 14 % حيث ارتفعت من 8 321 مليون دينار في نهاية 2013 إلى 4 367 مليون دينار في نهاية 2014 مسجّلة بذلك زيادة بـ 45.6 مليون دينار.

وقد أقفل ستوسيد بنك السنة الماليّة 2014 بنتيجة سلبية قدرها 3,751 مليون دينار، بعد رصد مخصّصات بما قيمته 27,038 مليون دينار و استرجاعات بما قدره 14,703 مليون دينار، مقابل نتيجة سلبية قدرها 26,727 مليون دينار ، بعد رصد مخصّصات بما قيمته 35,419 مليون دينار و استرجاعات بما قدره 7,067 مليون دينار عند إقفال السنة المالية 2013، أي بتراجع رصد احتياطات قدرها 16,017 مليون دينار بعنوان المخصّصات الصّافية من الاسترجاعات أو ما يناهز 57 %.

وبلغت بذلك نسبة تغطية الأصول المصّنفة بالمخصّصات والفوائد المخصّصة بما في ذلك المخصصات الجماعية و المخصصات الإضافية الجديدة التي فرضها البنك المركزي في نهاية سنة 2013، و بدون اعتبار الضمانات العينيّة والماليّة المستلمة، 55.80 % مقابل 16 49 % في نهاية سنة 2013. فيما سجّل، تحت تاثير الوضع بالبلاد وما أفرزه

من تصنيف لعدد من الشّركات، مؤشر الأصول المصنّفة 31.12 % في نهاية 2014 مقابل 50 30 % في نهاية 2013.

حضرات السّادة ممثّلي المساهمين،

تلك هي أبرز جوانب الأنشطة الّتي قام بها البنك خلال سنة 2014 و ما أسفرت عنه من نتائج. وستجدون صلب التّقرير الّذي بين أيديكم كلّ الإيضاحات الأخرى الّتي قد ترغبون فيها.

و في الختام، أودّ أن أجدّد أخلص عبارات الشكر إلى السّلطات التّونسية والسّعودية على مساندتها للبنك و على ما تبديه إلينا من تشجيع و دعم. كما أتوجّه بالشّكر إلى أعضاء مجلس الإدارة على ما يبذلونه من جهد لتحقيق أهداف البنك و إلى كافّة الموظّفين على تفانيهم في العمل.

و السّلام عليكم و رحمة الله و بركاته

رئيس مجلس الإدارة

أحمد فريد العولقي

تقديم ستوسيد بنك

الاسم	ستوسيد بنك
الشّكل القانوني	شركة خفية الاسم
الجنسية	تونسية
المقرّ الاجتماعي	32 نهج الهادي الكرّاي 1082 تونس
الهاتف	133 232 71 (216)
الفاكس	233 753 71 (216)
العنوان الإلكتروني	Stusid@gnet tn
السويفت	TSIDTNTT
تاريخ التّأسيس	30 ماي 1981
المدّة	99 سنة
السّجلّ التّجاري	B 16641997
المعرّف الجبائي	013026/E/P/M/000
السّنة المالية	من 1 جانفي إلى 31 ديسمبر من كلّ عام
الغرض	بنك شمولي تحصّل بتاريخ 25 أفريل 2005 على الترخيص لتعاطي مختلف العمليات المصرفية
النّظام الجبائي	النظام القانوني الحقيقي
رأس المال	100 مليون دينار تونسي
توزيع رأس المال	

المساهمون	المبلغ بالدّينار
المملكة العربية السّعودية ممثّلة بوزارة المالية	50 000 000
الدّولة التّونسية	49 250 000
الصّندوق الوطني للتّقاعد و الحيطة الاجتماعية	375 000
الدّيوان الوطني للسّياحة التّونسية	125 000
المؤسّسة التّونسية للأنشطة البترولية	125 000
شركة الحطوط التّونسية	125 000
المجموع	100 000 000

ميادين النشاط :

- منح قروض طويلة و متوسّطة المدى،
- تمويل نشاط المؤسّسات بمنحهم قروض قصيرة الأجل تتماشى وطبيعة نشاطهم،
- منح قروض سكن وقروض مباشرة للأفراد و المهنيين،
- منح كفالات أو ضمانات احتياطية،
- تمويل استثمارات برامج تأهيل و خصخصة المؤسّسات،
- القيام بعمليات الشّراكة بين المستثمرين التّونسيين و الأجانب،
- توظيف أموال البنك المتاحة،
- المساهمة في رأس مال المؤسّسات القائمة الذّات أو المزمع إحداثها،
- المساهمة في تطوير سوق رؤوس الأموال و القيم المنقولة،
- الاستشارة في ميادين الهندسة الماليّة والهيكلة الماليّة والتصرّف في المشاريع،
- تعبئة الموارد الخارجية و الداخلية،
- جمع الودائع،
- التصرف في آليات الخلاص بأنواعها.

المحيط الاقتصادي

الوضع الاقتصادي العالمي

تواصلت وضعية الاقتصاد العالمي خلال سنة 2014، بدعم إلى حد كبير السياسات النقدية التيسيرية من قبل أهم البنوك المركزية في أهم البلدان المتقدمة، و التي تمثّل المحفّز الرئيسي لاستمرار الانتعاشة التدريجية المستهدفة. بيد أن نسق هذه الانتعاشة كان غير متجانس، لاسيما بين البلدان المتقدمة و البلدان الصاعدة التي عرف نسق النشاط الاقتصادي لديها تباطؤا نتيجة ضعف الطلب المتأتي من البلدان المتقدمة. و من هذا المنطلق، عرف الاقتصاد العالمي نموا بنفس النسق المسجل في سنة 2013 أي 3.4%.

فيما يتعلق بالبلدان المصنّعة، ارتفعت نسبة النمو نسبيا مقارنة بما تم تسجيله في العام السابق، أي 1.8 % مقابل **1.4 %** سنة 2013 و ذلك نتيجة الانتعاشة التدريجية للتشغيل و انفراج الضغوط الناجمة عن سياسات الميزانية، فضلا عن تراجع أسعار البترول و المواد الاساسية الاخري بالتوازي مع انخفاض تكاليف التمويل. و في هذا الإطار، شهدت نسبة النمو في الولايات المتحدة 2.4 % سنة 2014 مقابل **2.2 %** السنة الفارطة.

و بالنسبة لمنطقة الأورو فقد شهدت سنة 2014 إجمالا خروجا نسبيا من وضعية الانكماش على الرغم من أن نشاط الإنتاج قد واصل السير دون طاقاته في عدد من البلدان الأعضاء. و على هذا الأساس، تطور إجمالي الناتج المحلي لمنطقة الأورو من 0,5 -% إلي 0.9 % سنة.

أما في البلدان الصاعدة و النامية، فقد شهد النمو تباطؤا حيث تراجع ازدياد إجمالي الناتج المحلي إلى مستوى4.6 % و ذلك بعد تسجيل نسبة نمو تناهز 5.0 % في سنة 2013. و عرف النشاط الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا، على وجه الخصوص، استقرارا نسبيا سنة 2014، حيث بلغ نسبة نمو 2.8 % مقابل 2.4 % سنة 2013. و تعود هذه النسب بالأساس إلى ضعف الطلب العالمي و عدم الاستقرار السياسي و الاجتماعي في بعض البلدان وهو ما أدى إلى انخفاض إنتاج النفط و ذلك علاوة على تراجع الأسعار الدولية للمواد الأساسية.

وفيما يتعلق بالتشغيل، فقد استقرت نسبة البطالة في الولايات المتحدة في مستوى 5.6 % مقابل 6.6 % في اواخر سنة 2013 و في المقابل ارتفعت هذه النسبة في منطقة الأورو حيث قدرة ب 11.5 % تزامنا مع الاوضاع الاقتصادية التي تشهدها المنطقة في حين سجلت اليابان نسبة 3.4 % سنة 2014 مقابل 3.7% في اواخر سنة 2013.

أما بالنسبة للأسعار العالمية للمواد الأساسية، فقد واصلت منحاها التنازلي خلال سنة 2014 في ظل تباطؤ الاقتصاد العالمي و انخفاض أسعار الطاقة، و ذلك علاوة على فتور الطلب المتأتي من البلدان الصاعدة و خاصة الصين. و بالفعل، سجل المؤشر العام لأسعار المواد الأساسية الذي يعده صندوق النقد الدولي تراجعا بنسبة 6.3 % مقابل 1.6 % سنة 2013. و قد شمل هذا المسار أسعار كل من المعادن (10.3- % مقابل 4.2- %) و الطاقة (7.5- %مقابل 1.8- %).

وشهد نسق تطور نسبة التضخم في العالم تراجعا على مجمل سنة 2014 و خاصة في البلدان المتقدمة و ذلك بسبب هشاشة الانتعاشة الاقتصادية في اغلب هذه البلدان ، بالتزامن مع تراجع الأسعار الدولية للمواد الأساسية و خاصة سعر البترول الخام. و بلغت نسبة التضخم في الولايات المتحدة 8 0 % مقابل 1.5 % سنة 2013 و تم تسجيل نفس المسار في منطقة الاورو مع نسبة قدرها 2 0- % مقابل 4 1 % في العام السابق.

و بالنسبة للسياسات النقدية اتبع البنك المركزي الأوروبي، تدابير جديدة لسياسته النقدية بهدف دعم التراجع الاقتصادي الذي شهدته عديد بلدان منطقة الأورو. و بالفعل قرر البنك المركزي الأوروبي التخفيض (خلال شهري جوان و سبتمبر 2014) في نسبته الرئيسية التي بلغت الحد الادني، كما قرر التقليص في نسبة اعادة التمويل الى جانب التمديد في مدة توفير السيولة غير المحدود للبنوك.

اما بالنسبة لبنك الاحتياطي الفيدرالي، فيجدر التذكير انه اتخذ في شهر ديسمبر 2013 قرار الشروع منذ شهر جانفي 2014 في تخفيف شراءاته من الأصول. و منذ ذلك الحين، تقرر في كل اجتماع للجنة السياسية النقدية لبنك الاحتياطي الفيدرالي التقليص ب 10 مليارات دولار في نسق مشتريات سندات الدين و التي كانت تبلغ في البداية 85 مليار دولار شهريا. و لدى اجتماع اللجنة في شهر اكتوبر2014، تم الاتفاق على انهاء هذه العمليات بداية من الشهر الموالى. و علاوة على ذلك، ابقى بنك الاحتياطي الفيدرالي على نسبة الفائدة محددة الهدف للصناديق الفيدرالية في مجال يتراوح بين 0 % و 25 % حيث اعتبر انه بإمكانه التريث قبل الشروع في توحيد مقاييس السياسة النقدية. بيد انه اذا كان التقدم المحرز نحو تحقيق اهداف التشغيل و التضخم يسير بشكل اسرع، فان بنك الاحتياطي الفيدرالي يمكنه الترفيع في نسبة الرئيسية بداية من شهر جوان 2015 وفقا لتوقعات المحللين. و على العكس، اذا كان التقدم ابطأ من المتوقع، فيمكنه الترفيع فى نسب فى وقت لاحق.

و فيما يتعلق بالأسواق المالية الدولية، فقد عرفت سنة 2014 اداء متباين، حيث سجلت أهم مؤشرات البورصة أداءا جيدا فتطور مؤشر داو دجونس ب 7.5 % ومؤشّر نازداك ب 13.4 % . و يعزى هذا المسار، بالأساس، الى مواصلة السياسات النقدية التوسعية بشكل استثنائي في قبل اغلب البنوك المركزية في العالم و ذلك بهدف دعم انتعاشة الاقتصاد العالمي.

و قد شهدت أسواق الصّرف الدّوليّة سنة 2014، ازدهارا للدولار مقارنة بالعملات الأخرى نتيجة لتشديد السياسة النقدية في الولايات المتحدة علي غرار السياسات المتخذة من الدول الأخرى.

و بشكل عام و على الرغم من التحسن المرتقب للنشاط الاقتصادي، فقد لاحظ البنك الدولي استمرار بعض المخاطر التي قد تأثر على الانتعاشة و خاصة تواصل ضعف نسق التجارة العالمية و احتداد تقلبات الأسواق المالية الدولية تبعا بالأساس للارتفاع المتباين لنسب الفائدة في الاقتصاديات الكبرى في العالم، علاوة على التداعيات السلبية لهبوط أسعار النفط على البلدان المنتجة و المخاطر الناجمة عن الدخول المحتمل لمنطقة الاورو و اليابان في مرحلة انكماشية و تأثيرها على مستويات النمو في كليهما.

الوضع الاقتصادي الوطني

شهدت سنة 2014 تغيرا طفيفا في نسق النمو الاقتصادي الذي بلغ 2.3 % سنة 2014 مقابل 2.4 % سنة 2013 و يأخذ هذا النمو بعين الاعتبار انتعاشة النشاط الفلاحي (2.8 % سنة 2014 مقابل 3.9- % في سنة 2013)، وارتفاع القيمة المضافة للصناعات المعملية(1.5 سنة % 2014 مقابل 2.3 % سنة 2013) و الخدمات المسوقة (3.2 سنة % 2014 مقابل 4.1 % سنة 2013) و إن بنسق اقل مما تم تسجيله قبل سنة، و ذلك على الرغم من تراجع نمو الصناعات غير المعملية (0.9- سنة % 2014 مقابل 2.5- % سنة 2013). في جانب مواز، انخفضت نسبة البطالة الجملية خلال سنة 2014 حيث تراجعت إلى مستوى 15.2 % مقابل 16.5% سنة 2013.

و في المقابل فقد انعكست الأوضاع الأمنية سلبيا على الاقتصاد بالبلاد خاصة على مستوى النشاط السياحي و التصدير و تدفق الاستثمارات الخارجية المباشرة.

كما اتسم الظرف الاقتصادي الوطني بتخفيف ارتفاع الأسعار عند الاستهلاك سنة 2014 قابله تفاقم للعجز الجاري نتيجة لتراجع نسبة الصادرات و ارتفاع أسعار المواد الغذائية. و شهدت السوق المالية مسارا تصاعديا اقترن بتدعيم ملحوظ لكل من الإصدارات عبر طرح الأوراق للمساهمة العامة و المعاملات في السوق الثانوية، في حين عرف الدينار انخفاضا تجاه الدولار مقابل ارتفاع طفيف إزاء الأورو سنة 2014.

وقد تطوّرت أهمّ مؤشّرات الاقتصاد التّونسيّ بالأسعار القارّة خلال الأربعة سنوات الأخيرة على الشّكل التّالي:

النّسب المئويّة للنموّ	2010	2011	2012	2013	2014	التغييرات (نقط) 2013- 2014
الناتج المحلي الإجمالي	% 3 2	% -1 9	% 3 6	% 2 4	%2 3	- 0 1
الاستهلاك الخاص	% 4 5	% 4 2	% 5 4	% 4 4	% 3 8	-0 6
مؤشر الأسعار	% 4 0	% 3 5	% 5 6	% 6 1	% 5 5	+0 5
الصادرات (سلع وخدمات)	% 12 6	%-4 3	% 3 9	% 2 2	% 2 5	+1 1
نسبة الصادرات من الناتج	% 48 7	% 46 9	% 48 1	% 46 8	% 34 4	-12 4
الواردات (سلع وخدمات)	% 17 5	% -2 3	% 5 3	% 3 5	% 6 4	+0 9
نسبة الواردات من الناتج	%54 0	% 54 7	% 57 5	% 55 5	% 50 7	-4 8
نسبة العجز الجارى من الناتج	% 4 7	% 7 3	% 8 2	% 8 1	% 8 9	+0 8
نسبة تطور الاستثمار	% 9 5	%-9 4	% 6 0	% 9 0	% 8 3	-0 7
نسبة الاستثمار من الناتج	% 24 5	% 21 5	%22 4	%21 0	% 18 1	-2 9
الاستثمار الخارجي المباشر والمساهمات(م د)	2366	1 616	2602	2400	1634	-766
نسبة التداين الخارجي من الدخل القومي المتاح	% 37 3	% 37 0	% 38 8	% 42 1	% 45 7	+3 6
نسبة خدمة الدّين الخارجيّ من المقابيض الجارية	% 10 6	% 9 3	% 10 4	% 9 4	% 11 4	+2 0
الدخل الفردي (بالدينار)	6 054	6 127	6 654	7 235	7 814	+579
نسبة البطالة	%13 2	%18 9	%16 7	%15 7	%15 2	-0 5

النموّ

تطور الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 2.3 % بالأسعار القارة مقابل 2.4 % سنة 2013 نتيجة إلى التطور الذي شهده النشاط الفلاحى (2.8 % مقابل 3.9- % سنة 2013) و التطور فى القيمة المضافة للصناعات المعملية و لكن بنسق اقل من السنة الفارطة (1.5% مقابل 2.3 % 2013). في حين عرفت الصناعات غير المعملية (0.9 -% مقابل 2.5- % سنة 2013) و الخدمات المسوقة (3.2% مقابل 4.1 % سنة 2013) تراجعا مقارنة بسنة 2014.

التجارة الخارجية

تطور الميزان العام للمدفوعات في سنة 2014 في ظل سياق انتقال سياسي على المستوى الوطنى، اتسم باستمرار التوترات الأمنية و الاجتماعية زد عن الظرف الاقتصادى الصعب كما يعكسه ضعف نسق النمو.

و قد أثرت هذه الوضعية سلبا على توازن المدفوعات الخارجية. و بالفعل، اقترن تباطؤ صادرات السلع و بعض الخدمات بتواصل نمو الواردات و هو ما أدى إلى تدهور العجز الجارى الذي بلغ قرابة 7.4 مليارات دينار، أي 8.9 % من إجمالي الناتج المحلي. بيد ان التدعم الهام لفائض العمليات برأس المال و العمليات المالية و التعديلات و الذي بلغ قرابة 9 مليارات دينار تبعا للازدياد الملحوظ لصافي دخول رؤوس الأموال الخارجية في شكل قروض متوسطة و طويلة

الأجل، قد مكن من تغطية العجز الجاري و تعزيز مستوى صافي الموجودات من العملة الأجنبية ليبلغ 13.097 مليون دينار اي ما يعاجل 112 يوما من التوريد في موفى سنة 2014 مقابل 11.603 مليون دينار و 106 يوما في نهاية سنة 2013. و تتبين هذه النتيجة من خلال الفائض الذي أسفر عنه الميزان العام للمدفوعات و قدره 1.595 مليون دينار.

البند	2012	2013	2014
1) المدفوعات الجارية	**-5.812**	**-6.302**	**-7.385**
ب % من اجمالي الناتج المحلي	**-8.2**	**-8.3**	**-8.9**
السلع (قبل تكاليف الشحن)	*-9.535*	*-9.635*	*-11.326*
الخدمات	*+3.053*	*+2.634*	*+2.566*
مداخيل العوامل و التحويلات الجاري	*+670*	*+699*	*+1.375*
2) العمليات برأس المال و العمليات المالية	**+7.980**	**+5.207**	**+8.980**
عمليات برأس المال	*+701*	*+187*	*+480*
الاستثمارات الخارجية (المباشرة و في المحفظة)	*+2.404*	*+1.850*	*+1.740*
استثمارات أخرى	*+4.875*	*+3.170*	*+6.760*
الحاصل العام	**+2.168**	**-1.095**	**+1.595**

و في جانب آخر، تفاقم عجز ميزان مواد الطاقة سنة 2014 ليبلغ ما يزيد عن 3.6 مليارات دينار. و قد أصبح عجز هذا الميزان هيكليا خلال السنوات الأخيرة ليبلغ قرابة 30 % من العجز التجاري الكلي مقابل معدل حصة سنوية قدرها 6.3 % خلال الفترة 2007-2011.

و أسفرت المبادلات التجارية، من ناحيتها، عن ازدياد فى الواردات بنسبة 6.6 % و انخفاض فى الصادرات ب 7 % وهو ما أدى إلى توسع العجز التجارى فى إطار النظام العام بما يزيد عن 2.5 مليار دينار .

و بحساب الأسعار القارة، سجلت المبادلات التجارية انخفاضا ب1.8 % عند التصدير و ارتفاعا ب0.9 % عند التوريد، يرجع ذلك إلى ازدياد مؤشر الأسعار عند التصدير و عند التوريد ب 4.4% و 5,5% على التوالي الذي ضخّم في قيمة المبادلات التجارية.

و على صعيد آخر، شهد النظام غير المقيم، تطور للصادرات بنسق أكثر تدعما من الواردات، أي 8.2% و 6 % على التوالي. و نتيجة لذلك، ارتفع الفائض التجاري في أطار هذا النظام ب 751 مليون دينار ليتجاوز 6.8 مليارات دينار.

و فيما يتعلق بالتوزيع القطاعي للصادرات الجملية التي بلغت 28.407 مليون دينار، فانه يظهر ازدياد بنسبة 2.5 % مقابل حجم صادرات سنة 2013 الذي بلغ 27.701 مليون دينار.

و على مستوى الواردات، سجلت كافة مجموعات المواد نموا سنة 2014 بنسبة 6.4 % مقابل 3.5 % باستثناء المواد التغذية. حيث بلغ حجم الواردات 42.043 مليون دينار مقابل 39.509 مليون دينار سنة 2013.

السياحة

شهد القطاع السياحي خلال سنة 2014 تراجعا مقارنة بالسنة الفارطة حيث سجلت البينات السياحية الجملية انخفاضا ب 3% مقارنة بسنة 2013 . ومن جانبه سجل عدد السياح الوافدين تراجعا ب 18.8 % خلال سنة 2014 و أبرزت المقابيض السياحية انكماشا طفيفا ب 0.8 % مقارنة بسنة 2013 و 12 % مقارنة ب2010.

و بلغت تدفقات السياح اللأجانب خلال سنة 2014 ،6.1 مليون و الذى شهد انخفضا ب3.2 % و 12.1% مقارنة بسنتى 2013 و 2010. و قد شمل هذا الانخفاض عدد السياح الأوروبيين (3-%) خصوصا السياح الفرنسيين (6.1- %)، و نسبة السياحة المغاربية (4.2- %) .

و مع ذلك عرفت المقابيض السياحية بالعملة الأجنبية التى بلغت حوالى 3.576 مليون دينار تطورا تدعم بالانخفاض الحاد لسعر صرف الدينار مقابل أهم العملات سنة 2014 حيث أقفلت السنة بارتفاع قدره 11 % بالمقارنة مع سنة 2013 و 1.5 % قياسا بسنة 2010.

التشغيل

حظي موضوع التشغيل خلال سنة 2014 بعناية فائقة باعتبار أهميته في تعزيز الاستقرار الاجتماعي وتدعيم حركية النشاط و قد شهدت نسبة البطالة خلال سنة 2014 تقلصا بنسبة 1.3 % لتبلغ 15.2 % مقابل 16.5 % سنة 2013.

الأسعار

بلغت نسبة التضخم 5.5 % خلال سنة 2014 مقابل 6.1 % عند إقفال السنة المالية 2013. ويعود هذا الانفراج إلى تباطؤ أسعار كل من المواد الغذائية (4.1 % مقابل 8.4 % سنة 2013) و المواد الحرّة (6.4% مقابل 7.2 % سنة 2013) و المواد المؤطرة (3.4 %مقابل 3.6 % سنة 2013).

و من جانبه ، عرف التضخم الأساسي (دون اعتبار المواد الطازجة و المؤطرة) كذلك تباطؤا لنسق تطوره حيث تراجع الى مستوى 6 % سنة 2014 بعد أن بلغ 6.4 % السنة السابقة.

تطور موارد الجهاز المالي و مقابلاتها

بعد التباطؤ المتواصل خلال السنوات الثلاث الأخيرة، عرف مجموع النقد بمفهومه الواسع (ن3) من جديد تسارعا لنسق نموه الذي ارتفعت نسبته من 6.6 % سنة 2013 الى 7.4 % موفى سنة 2014. و يعكس هذا المسار بالأساس تطور كل من صافى المستحقات على الدولة (30.6 % سنة 2014 مقابل 10.5 % سنة 2013) و المساعدات للاقتصاد (9.5 % سنة 2014 مقابل 6.8 %سنة 2013). أما صافى المستحقات على الخارج، فقد شهد خلال السنة تحت النظر انخفاضا أقل أهمية مما تم تسجيله قبل سنة (38.7- % سنة 2014 مقابل 45.3- % سنة 2013).

- **تطور موارد الجهاز المالي**

سجل قائم الأوراق النقدية و الصكوك فى التداول ذروة قدرها 8.569 مليون دينار فى موفى شهر جويلية 2014، تبعا للنفقات الاستثنائية للأسر بعنوان شهر رمضان و عيد الفطر. وازداد مستوى هذه المكونة النقدية فى نهاية ديسمبر 2014 ب144 مليون دينار، نتيجة بالخصوص لارتفاع الطلب من النقد بعنوان تمويل موسم الزيوت الذي يعتبر استثنائيا هذه السنة.

وبلغت اللايداعات تحت الطلب لدى البنوك، خلال شهر جوان 2014 ذروتها (719 + مليون دينار) تبعا للايداعات المنجزة من قبل بعض الشركات النفطية العمومية و الشركة التونسية للكهرباء و الغاز.

و من ناحية الموارد عرفت المكونة (ن4- ن3) زيادة ب 496 مليون دينار موفى سنة 2014، تبعا بالأساس إلى احتساب السندات التي بحوزة الأعوان الاقتصاديين غير البنوك منذ شهر جوان من نفس السنة (493+ مليون دينار) و ذلك بعنوان القرض الرقاعى الوطني الذي شمل مبلغا قدره 959 مليون دينار.

- **تطور مقابلات الجهاز المالي**

في مجال المقابلات عرف صافى المستحقات على الخارج خلال سنة 2014 تراجعا ب 1.492 – مليون دينار مقابل تراجع ب 3.193 – مليون دينار سنة 2013، نتج بالخصوص عن تعبئة موارد خارجية هامة طوال السنة. بيد انّ ارتفاع التعهدات الخارجية للجهاز المالي و التي تمثل إيداعات غير المقيمين لدى البنوك مكونتها الرئيسية، قد خفف بشكل كبير في أهمية الموارد المعبأة.

و على هذا الأساس أقفل صافى الموجودات من العملة الأجنبية سنة 2014 بمستوى 13.097 مليون دينار أى ما يعادل 112 يوما من التوريد مقابل 11.603 ملايين دينار و 106 أيام، على التوالي، موفى سنة 2013.فى حين سجل صافى المستحقات على الدولة خلال سنة 2014 زيادة هامة ب 3.172 مليون دينار مقابل 988 مليون دينار سنة 2013.

تطور مؤشرات الجهاز المالي

	ديسمبر 2014	التغييرات %	
		ديسمبر 2013	ديسمبر 2014
مجموع النقد بمفهومه الأوسع ن4	59.107	6,1	8,3
محموع النقد بمفهومه الواسع ن3	58.567	6,6	7,4
مجموع النقد بمفهومه الضيق ن2	55.698	6,9	7,8
النقد ن1	22.486	4,3	7,7
شبه النقد	33.212	8,8	7,8
ن3 – ن2	2.869	0,8	0,2
ن4 – ن3	540	-252	496
موارد أخرى	19.084	-9,3	15,6
مجموع الموارد = مجموع المقابلات	**78.191**	**2.1**	**10.0**
صافي المستحقات على الخارج *	2.368	-3.193	-1.492
القروص الداخلية	75.823	7,4	12,8
صافي المستحقات على الدولة *	13.534	988	3.172
منه رقاع الخزينة *	5.865	558	2.171
الحساب الجاري للخزينة *	615	70	416
المساعدات للاقتصاد	**62.289**	**6,8**	**9,5**
منها القروص للاقتصاد	59.157	6,8	9,5

* التغييرات بملايين الدينار بالنسبة لهده المكونات.

و سجلت المساعدات للاقتصاد ارتفاعا بنسبة قدرها 9,5 % خلال سنة 2014 مقابل 6,8 % في سنة 2013 حيث عكست بالأساس الزيادة الهامة لقائم القروض فى محفظة الخصم لدى البنوك و التى يتم اعتبارها كقروض قصيرة الأجل.

واستنادا لإحصائيات مركزية المخاطر وسجل قروض الأشخاص ، وبدون اعتبار الضمانات و الكفالات، فقد استفاد قطاع الخدمات بالأساس من زيادة قائم القروض خلال سنة 2014 (1.689+ مليون دينار)، يليه الأفراد (1.268+ مليون دينار). و تجدر الإشارة الى أن قروض الاستهلاك التى تمثل ما يزيد عن 57 % من القروض للأفراد قد سجلت سنة 2014 تباطؤا لنسق نموها (8.4 % مقابل 10.6 % فى سنة 2013) حيث تأثرت بالخصوص بالاجرائين الرئيسيين اللذين تم اتخذهما فى سنتى 2013 و 2014 و الهادفين إلى التحكم في الارتفاع الكبير لهذا الصنف من القروض.

السوق النقدي

أدى الانخفاض الهام لحاجيات البنوك المقرضة للسيولة (363 – مليون دينار) خلال الربيع الأخير من سنة 2014 ، بالتزامن مع تحسن عرض السيولة من قبل البنوك المقترضة (24+ مليون دينار) إلى تخفيف صافي الحاجيات من السيولة الصادرة عن البنوك.

و على مستوى السوق فيما بين البنوك، تراجعت المعاملات ب 97 مليون دينار خلال سنة 2014 لتبلغ 855 مليون دينار. و اتسم تطورها بانخفاض العمليات لأجل (200 مليون دينار) فيما تدعمت العمليات تحت الطلب ب103 مليون دينار، علما و أن 52.4 % من العمليات كانت فى شكل معاملات لأجل مقابل68.1 % في الثلاثي السابق.

و في إطار عمليات السياسة النقدية، تدخل معهد الإصدار بالأساس من خلال طلبات العروض لمدة 7 أيام و التي سجلت حجما وسطيا قدره 3 680 مليون دينار خلال الثّلاثي الرّابع من سنة 2014 مقابل 4 117 مليون دينار خلال الثلاثي السابق.

كما بلغت النسبة الوسطية المرجحة لطلبات العروض مستوى 4,75 % خلال الثلاثي الأخير من سنة 2014 وهي نسبة توافق النسبة المسجلة في الثلاثي السابق.

و فيما يتعلق بنسبة الفائدة المرجحة ليوم واحد في السوق ما بين البنوك، فقد تقلبت خلال الربع الأخير من السنة بين 4 60 % 4 96 %. و نتيجة لذلك، بلغت المعدلات الشهرية لنسبة الفائدة في السوق النقدية 4 93 % خلال شهر أكتوبر و نوفمبر2014 و4 88 %خلال ديسمبر 2014 أي بمعدل ربع سنوي قدره 4 91 % مقابل 4 95 % خلال الثلاثي السابق وهو ما يعكس التخفيف حاجيات البنوك بين ثلاثى و آخر.

و في ما يخص النسبة الدنيا لتأجير الادخار، لم يطرأ عليها أى تغير، لتبقى فى مستوى 3.50 % و ذلك منذ شهر جويلية 2014.

سوق الصرف

سجّل سعر صرف الدينار في السوق ما بين البنوك، بالمقارنة مع نهاية سنة 2014 انخفاضا بـ 11.5 % تجاه الدولار الأمريكي و بـ 2.5 % تجاه الدرهم المغربى، فيما عرف ارتفاعا طفيفا قدره 0.2 % إزاء الأورو و 0.5 % تجاه الين الياباني.

و يعكس تطور قيمة الدينار مقابل الأورو، على وجه الخصوص، تحسنه منذ شهر جويلية بعد انخفاض قدره 1.6 % خلال النصف الأول من السنة. و تجدر الإشارة الى أن سعر صرف الأورو مقابل الدولار فى سوق الصرف الدولية قد ارتفع بنسبة 12 % سنة 2014 و خاصة خلال نصف السنة الثاني.

كما عرف سعر صرف الدينار سنة 2014 بحساب المعدلات السنوية و قياسا بالعام السابق، انخفاضا ب 4.2 %مقابل الأورو و ب4.4 % تجاه الدولار الأمريكى و الدرهم المغربى و ارتفاعا ب 3.5 % إزاء اليان اليابانى.

و قد بلغ حجم المعاملات المتداولة في سوق الصرف بالحاضر 74.256 مليون دينار خلال سنة 2014 ، اي بانخفاض بنسبة 4.4 % بالمقارنة مع النسبة المسجلة خلال السنة المنقضية. و قد نتج هذا المسار بالأساس عن تراجع المعاملات بالعملات الأجنبية مقابل الدينار فى حين ارتفعت العمليات بالعملات الأجنبية فيما بينها.

و سجّل حجم المعاملات بالعملات الأجنبية مقابل الدينار المتداولة في سوق الصرف 29.906 مليون دينار خلال سنة 2014 مقابل 37.705 مليون دينار خلال سنة 2013 ، أي بانخفاض قدره 20.7 %.
ومثلت حصة المعاملات بالعملات الأجنبية مقابل الدينار 40.3 % من مجموع عمليات الصرف بالحاضر، مقابل 48.6 % خلال السنة المنقضية.

وفي جانب أخر شهد تدخل البنك المركزي انخفاضا بنسبة 40.1 % ليتراجع الى 11.050 مليون دينار و ذلك بعد المستوى المرتفع المسجل فى العام السابق. و عرفت المعاملات المتداولة في السوق ما بين البنوك انخفاضا طفيفا قدره 2 % لتبلغ 18.856 مليون دينار.

و قد بلغ حجم المعاملات بالعملات الأجنبية فيما بينها إلى 44.350 مليون دينار خلال سنة 2014 مقابل 39.931 مليون دينار سنة 2013 أي بارتفاع قدره 11 % . وبلغت حصة هذه المعاملات حوالي 60.0 % من مجموع عمليات الصرف بالحاضر. ومثلت المعاملات التي أنجزت مع المراسلين الأجانب 94 % .

سوق البورصة

اتسمت سنة 2014 بازدياد الإدراجات الجديدة بالبورصة و ذلك على الرغم من الظرف الاقتصادي الصعب. حيث بلغ عدد الشّركات المدرجة بالبورصة 77 وحدة في موفى سنة 2014 مقابل 71 شركة السنة الماضية.

ارتفعت رسملة بورصة تونس للأوراق المالية من خلال الإدراجات الجديدة من 14.093 مليون دينار موفّى ديسمبر 2013 إلى 17.324 مليون دينار في موفّى ديسمبر 2014 مسجّلة بذلك زيادة بـ3.231 مليون دينار أي نسبة 23 %.

و بلغت حصّة المستثمرين الأجانب ضمن رسملة البورصة مستوى 24 % موفّى 2014 مقابل 22 % في نهاية 2013، مع حاصل موجب للمعاملات المنجزة في تسعيرة البورصة لحساب المستثمرين الأجانب قدره 122 مليون دينار بعنوان سنة 2014 ، أي 182 مليون دينار بالنسبة للمقتنيات و 60 مليون دينار للتفويتات.

وفي جانب آخر، عرف مؤشر تونينداكس تطورا ب 11 % مدعوما بالارتفاع القياسي المسجل خلال شهر أكتوبر (7+ %) الذى تزامن مع انعقاد الانتخابات التشريعية خلال هذا الشهر. و نتيجة لذلك، حقق مؤشر

تونندداكس مردودا سنويا قدره 16% ليتمكن على هذا الأساس من تغطية الخسائر المسجلة خلال الثلاث سنوات الأخيرة.

تطور مؤشرات البورصة

	ديسمبر 2012	ديسمبر 2013	ديسمبر 2014
مؤشر تونندداكس بالنقاط	4.579,85	4.381,22	5.089,99
رسملة البورصة (بالملايين الدنانير)	13.780	14.093	17.324
رسملة البورصة / إجمالي الناتج المحلي (%)	19,4	18,2	20 ,9
عدد الشركات المدرجة	59	71	77
النسبة الشهرية للسيولة (%)	71	62	57
نسبة المساهمة الأجنبية (%)	20,51	22,04	24,1

الأرقام الأساسية لستوسيد بنك

(بالألف دينار)

	2010	2011	2012	2013	2014
النشاط					
مجموع الموازنة	521 348	656 579	684 714	706 510	732 308
إيداعات الحرفاء	252 251	289 784	297 616	321 837	367 408
جاري القروض للحرفاء	379 072	496 502	504 076	472 295	487 865
النتائج					
هامش الوساطة	14 764	14 418	14 346	8 969	9 500
حجم العمولات	4 940	6 632	7 177	6 925	8 423
الناتج المصرفي الصافي	26 505	27 533	27 061	26 668	29 110
النفقات العامة	10 711	13 493	15 015	16 174	20 122
النتيجة الصافية	9 727	411	-12 506	-26 727	-3 751
الأموال الذاتية	**185 760**	**183 201**	**170 726**	**144 039**	**140 328**
النسب المالية					
مردودية الأموال الذاتية	% 5,2	% 0,2	% - 7,3	% - 13,9	% -2,7
مردودية الاصول	% 1,9	% 0,1	% -1,8	% -2,8	% -0,5
مؤشّر الاستغلال	% 40,4	% 49,0	% 55,5	% 60,6	% 69,1
العمولات / الأجور	% 70,2	% 68,7	% 67,2	% 59,2	% 62,2
النسب القانونية					
نسبة كفاية رأس المال (الملاءة)	% 37	% 28	% 29	% 24	% 24
نسبة السيّولة	% 134	% 99	% 73	% 90	% 91
مؤشّر الأصول المتعثّرة	% 10,6	% 13,6	% 20,06	% 30,50	% 32.24
نسبة تغطية الأصول المتعثّرة بالمخصّصات	% 72,9	% 59,45	% 60,20	% 49,16	% 57 03
الأعوان وعدد الفروع					
الأعوان	232	270	272	289	339
عدد الفروع	13	16	17	19	22

نشاط ستوسيد بنك

على مستوى التّمويل المتوسّط والطّويل المدى، سجّلت تّدخّلات البنك المقارنة بين نهاية ديسمبر 2013 ونهاية ديسمبر 2014 تطورا جمليا لحجم المصادقات و التعهّدات و الأموال المسحوبة بين الفترتين على التّوالي بنسبة 209 % و 67 % و 21 % .

بلغت الموافقات الصّافية بالنّسبة لهذا النّشاط في نهاية سنة 2014 مبلغا قدره 49.8 مليون دينار والتعهّدات مبلغا قدره 36.2 مليون دينار والأموال المسحوبة مبلغا قدره 36.1 مليون دينار مقابل على التّوالي 16.1 مليون دينار و 21.7 مليون دينار و 29.5 مليون دينار في نهاية سنة 2013.

موارد البنك الماليّة

بلغت موارد البنك في31 ديسمبر 2014 مبلغا قدره 534.1 مليون دينار مقابل 509.2 مليون دينار في 31 ديسمبر 2013 مسجّلة بذلك تطورا بـ 4.9 %.

مليون دينار

	2013/12/31	2014/12/31
أموال ذاتية	144,0	140.3
اقتراضات خارجية	0,4	0,3
الاقتراصات الأخرى	43,0	26 1
إيداعات الحرفاء	321,8	367 4
المجموع	509,2	534.1

1 – الأموال الذّاتية

إلى جانب رأس المال البالغ 100 مليون دينار، تراجعت احتياطيات البنك من 44.0 مليون دينار في 31 ديسمبر 2013 إلى 40.3 مليون دينار في 31 ديسمبر 2014 أي بمبلغ قدره 3.7 مليون دينار أو0.8- % . ويأتى هذا التراجع أساسا الي الارباح المرحلة السلبية التي بلغت 32.3 ألف دينار سنة 2014.

2 - استحقاقات القروض الخارجية

تراجع الرّصيد الجاري للقروض الخارجية المسندة إلى ستوسيد بنك من 0.4 مليون دينار في 2013/12/31 إلى 0,3 مليون دينار في31 /2014/12. ويمثّل الفارق أي 0,1 مليون دينار التّسديد العاديّ لخطوط القروض الخارجيّة .

خطوط القروض	2013/12/31		2014/12/31	
	المبلغ (م.د)	الحصّة (%)	المبلغ (م.د)	الحصّة (%)
خط قرض الصندوق السعودي	0	0	0	0
الوكالة الفرنسية للتّنمية	0,1	25,0	0	0
خط القرض الايطالي	0,3	75,0	0,3	100 0
المجموع	**0,4**	**100,0**	**0,3**	**100,0**

3 - استحقاقات القروض الأخرى

استقر الرّصيد الجاري للقروض الأخرى الّتي حصل عليها ستوسيد بنك في السّوق النّقديّة على مستوى مبلغ قدره 26.1 مليون دينار في 2014/12/31 مقابل مبلغ قدره 43.0 مليون دينار في 2013/12/31 . و قابل هذا التراجع انخفاضا للاقتراض لدى البنك المركزي التونسي حيث تعدّى قائم الاقتراضات لدى البنك المركزي من 150 مليون دينار في نهاية سنة 2013 الى 142 مليون دينار في نهاية سنة 2014.

4- ودائع الحرفاء

ارتفعت ودائع الحرفاء الجمليّة في 31 ديسمبر2014 إلى 367.4 مليون دينار – منها 18.8 مليون دينار بالعملة الأجنبيّة – مقابل 321,8 مليون دينار في 31 ديسمبر 2013 – منها 16.4 مليون دينار بالعملة الأجنبيّة – مسجّلة بذلك زيادة بـ 45.6 مليون دينار أو14.2 % :

مليون دينار

	2012	2013	2014	التّغييرات	
				المبلغ	%
ودائع تحت الطلب	84,0	90,9	109,7	18,8	20,7
ودائع الحرفاء لأجل	172,6	186,7	209,9	23,2	12,4
ودائع الادخار	37,8	40 2	43,6	3,3	8 5
ودائع أخرى	3,1	4,0	4,2	0,2	5,0
المجموع	**297,6**	**321,8**	**367,4**	**45,6**	**14,2**

هيكلة ودائع الحرفاء

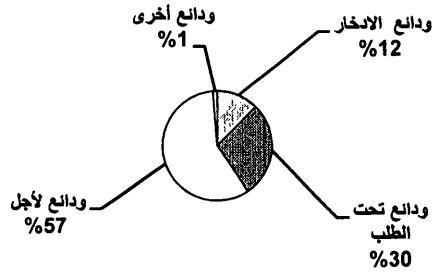

تطورّ ودائع الحرفاء

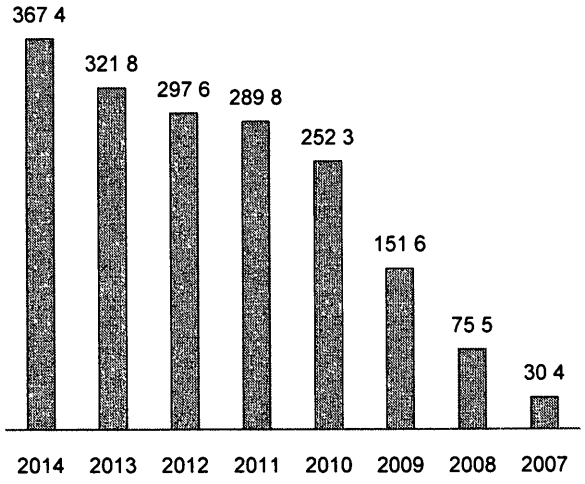

تدخّلات البنك

1- نشاط القروض والمساهمات

خلال سنة 2014، شهدت تدخّلات البنك تطورا جمليا لحجم المصادقات و التعهّدات و الأموال المسحوبة المرتبطة بالنّشاط المتوسّط والطويل المدى بجميع أنواعه.

وبدون اعتبار الالتزامات بالتّوقيع، تتوزع تدخّلات البنك كالآتي :

مليون دينار

	2012	2013	2014	2014/1981
المصادقات	39,9	16,1	49 8	1134,8
التعهّدات	48,6	21,7	36 2	1086,6
الأموال المسحوبة	59,9	29,5	36 1	1066.4

وتتوزّع هذه التدخّلات في نهاية سنة 2014 حسب القطاعات كالآتي :

	2014/12/31					
	المصادقات		التعهّدات		الأموال المسحوبة	
	المبلغ (م.د)	%	المبلغ (م.د)	%	المبلغ (م.د)	%
الفلاحة والصيد البحري	1 5	3 0	1,0	2 8	1,0	2 8
الصّناعة	6 7	13 5	4,7	13 0	3 7	10 2
السياحة	3 5	7 0	2 7	7.5	2.6	7 2
العقار	4 8	9 6	3,7	10 2	2.9	8 0
الخدمات	11 7	23.5	5 2	14 4	9,8	27 1
قروض الأفراد و المهنيين	21 6	43 4	18.9	52 2	16.1	44.6
المجموع	**49.8**	**100,0**	**36.2**	**100,0**	**36.1**	**100,0**

في حين تتوزّع التدخّلات المتراكمة على مختلف القطاعات كالآتي :

	2014 / 1981					
	المصادقات		التعهّدات		الأموال المسحوبة	
–	المبلغ م.د	%	المبلغ م.د	%	المبلغ م.د	%
الفلاحة والصيد البحري	76 4	6,7	69,8	6,4	68 3	6.4
الصّناعة	321,9	28 4	321 1	29 6	318,6	29 9
السياحة	186 6	16 4	180.2	16,6	169 5	15 9
العقار	139 9	12 3	122 5	11,3	120,3	11,3
الخدمات	145,6	12 8	132 5	12,2	129,5	12,1
قروض الأفراد و الحرفيين	264 4	23 3	260 4	24,0	260 2	24,4
المجموع	**1134.8**	**100,0**	**1086.5**	**100,0**	**1066.4**	**100,0**

استحقاقات قروض الحرفاء

سجّلت الاستحقاقات الصّافية لقروض الحرفاء خلال سنة 2014 تطورا بـ 15.570 ألف دينار أو 3.3% حيث تعدّت من 295 472 ألف دينار في نهاية سنة 2013 إلى 487.865 ألف دينار في نهاية سنة 2014. وبذلك تكون نسبة تغطية القروض بالودائع في حدود 75 % في سنة 2014 مقابل % 77.8 في سنة 2013.

تطورّ الاستحقاقات الصّافية لقروض الحرفاء

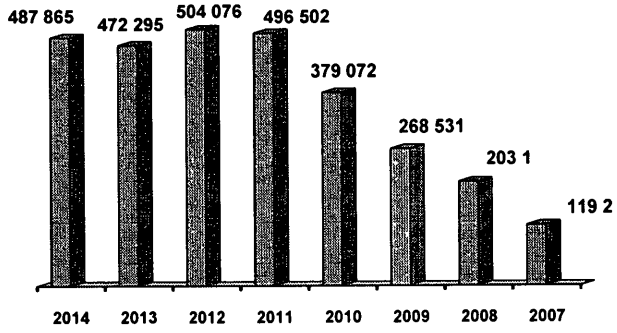

حصّة القروض لفائدة الأفراد والحرفيين

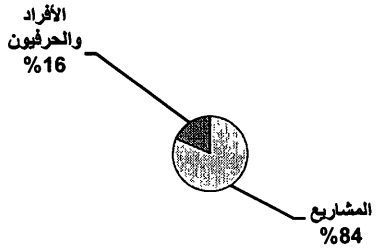

وتتوزّع المبالغ الجارية للقروض المسندة إلى الأفراد والمهنيين بحسب صبغة القرض كالآتي :

	2012	2013	2014	التغيّرات 2013/ 2014	
				بالألف دينار	%
قروض السّكن	111 310	94 854	91 447	-3 407	-3 6
قروض لاقتناء سيّارة	3 301	2 111	1 626	-485	-23.0
قروض خاصّة	3 293	4 451	3 193	-1 258	-28.3
قروض لتغطية مصاريف مختلفة	3 839	4 272	6 594	2 322	54.4
المجموع	**121 743**	**105 688**	**102 860**	**-2 828**	**-2.7**

هذا، و ينتفع حرفاء البنك، إلى جانب القروض بالدفع، بالالتزامات بالتوقيع في شكل ضمانات و كفالات. و قد بلغ الحجم الجملي لهذه التعهدات مبلغا جاريا في نهاية سنة 2014 قدره 63.2 مليون دينار مقابل 76.4مليون دينار في نهاية سنة 2013

ومن ناحية أخرى، تتوزّع الاستحقاقات الخام للقروض بحسب مدّة القرض كالآتي :

	2013/12/31		2014/12/31		التغيّرات 2014 / 2013	
	م.د	الحصّة %	م.د	الحصّة %	م.د	%
القروض قصير ة الأجل	247,5	42,0	281 6	44 9	34 1	13.8
القروض متوسّطة وطويلة الأجل	340,4	58,0	346 0	55 1	5.6	1 6
المجموع	**587,9**	**100,0**	**627.0**	**100.0**	**39.1**	**6.7**

وتتوزّع مستحقات البنك بعنوان القروض القصيرة الأجل بحسب صبغة القرض في نهاية 2014 كالآتي :

أنواع التدخّلات	2012	2013	2014	التغيّرات	
				أ.د	%
التزامات بالدّفع	**188 131**	**247 474**	**281 639**	**34 165**	**13.8**
تمويل محرونات	9 143	9 316	8 790	-526	-5 6
قروض موسمية	4 047	4 284	5 123	839	19 6
خصم تجاري	40 103	64 336	56 000	-8 336	-13 0
تسييل ديون على الخارج	2 645	1 991	707	-1 284	-64 5
تمويل مسبق للصادرات	4 800	3 745	2 505	-1 240	-33 1
تسييل ديون إدارية	10 865	13 896	15 665	1 769	12 7
سحب على المكشوف	89 456	99 557	122 621	23 064	23 2
تمويل مسبق للصفقات	3 930	1 716	994	-722	-42 1
تمويل بالعملة الأجنبيّة	13 572	14 914	16 418	1 504	10 1
قرض مكشوف قابل للتعبئة	9 267	5 964	6 823	859	14 4
قروض الأفراد والمهنيين	303	37 071	45 993	8 922	24 1
التزامات بالتّوقيع	**75 227**	**76 419**	**63 241**	**-13 178**	**-17.2**
المجموع	**263 358**	**323 893**	**344 880**	**20 987**	**6.5**

3- تصنيف الالتزامات

استقر مؤشّر الالتزامات المصنّفة نسبيا في نهاية سنة 2014 مقارنة بسنة 2013 إذ بلغ 31.12 %مقابل 30.5 % السنة الفارطة :

الوحدة : ألف دينار

	القروض			المساهمات		
	التعهّدات [1]	الفوائد المخصّصة	المخصّصات	التعهّدات [1]	الفوائد المخصّصة	المخصّصات [2]
مستحقّات عاديّة	**464.446**	**9.078**	**342**	**46.417**	**0**	**2.565**
مستحقّات مصنّفة	**226.069**	**37.491**	**88.355**	**4.766**	**209**	**2.954**
صف 2	*29 415*	*1 566*	*3 880*	*1 366*	*0*	*1 366*
صف 3	*33 344*	*2 081*	*11 261*	*0*	*0*	*0*
صف 4	*70 448*	*13 385*	*30 092*	*3 399*	*209*	*1 588*
صف 5	*92 862*	*20 460*	*43 122*	*800*	*0*	*800*
المجموع	**690.515**	**46.569**	**88.697**	**51.183**	**209**	**5.519**

[1] بما في ذلك التعهّدات خارج الموازنة

وتكون بذلك :

	ديسمبر 2013	ديسمبر 2014
نسبة تغطية الالتزامات المصنّفة بالمخصّصات والفوائد المخصّصة	**% 49,16**	**% 55.80**
• بالنّسبة للقروض	% 48,80	% 55 67
• بالنّسبة للمساهمات	% 62,33	% 61 99
مؤشّر الالتزامات المصنّفة	**% 30,50**	**% 31.12**
• بالنّسبة للقروض	% 31,92	% 32 74
• بالنّسبة للمساهمات	% 11,50	%9 31

و بلغت محفظة المساهمات الصّافية 48,103 مليون دينار في 2014/12/31 مقابل 48.317 مليون دينار في 2013/12/31.

تغيّرات محفظة المساهمات خلال سنة 2014

	ديسمبر 2014	ديسمبر 2013
الاقتناءات : المساهمة في راس مال الجامعة الحاصة بنابل	62	1.145
فوائد على القروض الرقاعية	249(ا)	-
الطّرح	(399)	(806)
بيع أسهم شركة للحضرية	(136)	(575)
تخفيض في رأس مال شركة منتره طبرقة	(263)	
القيمة الخام في نهاية الفترة	54.134	54.222
يطرح	(6 031)	(5.905)
المخصّصات	(5 310)	(5 371)
الفوائد المخصّصة	(209	(209)
المساهمات غير المحرّرة	((512)	(325)

وارتفع عدد الشّركات غير الماليّة الّتي يمتلك فيها ستوسيد بنك مباشرة أكثر من 30 % من رأس المال إلى أربع شركات :

الشركة	رأس المال (بالدّينار)	نسبة مساهمة ستوسيد بنك
الشّركة الصناعية للمنسوجات	23 063 300	% 30,8
شركة تهيئة صفاقس الجديدة	5 000 000	% 52,5
شركة منتره طبرقة	2 500 000	% 52,6
التّونسية السّعودية للتّصدير و التّوريد	500 000	% 39,9

نتائج ستوسيد بنك

مؤشرات النّشاط

1 - النّاتج البنكي الصافي

بلغ حجم الناتج البنكي الصافي 29.110 مليون دينار في 2014/12/31 أي بتطور قدره 2.442 ألف دينار أو 9.2% مقارنة بالسنة الفارطة :

الوحدة = ألف دينار

	2013	2014	التغييرات 2014 / 2013	
			المبلغ	%
إيرادات الاستغلال البنكيّ	49.195	53.696	4.501	9.1
فوائد مستلمة وايرادات القروض	30 400	33 078	2 678	8 8
فوائد التّوظيف	1 096	1 008	-87	--7 9
عمولات	6 925	8 423	1 498	21 6
أرباح المحفظة التّجاريّة والعمليّات الماليّة	6 681	7 417	736	11 1
أرباح محفظة الاستثمار	4 093	3 770	-323	-7 9
أعباء الاستغلال البنكيّ	(22.527)	(24.586)	-2.059	9.1
النّاتج البنكي الصّافي	**26.668**	**29.110**	**2.442**	**9.2**

وقد تطوّرت عناصر النّاتج البنكي الصّافي على النّحو التّالي:

- شهد هامش الربحية على الفوائد تطورا مقارنة بسنة 2013 حين تعدى من 8.9 مليون دينار إلى 9.5 مليون دينار و بلغت حصّته ضمن النّاتج البنكي الصّافي 32.6 % مسجلا بذلك استقرارا نسبيا مقارنة مع الحصّة المسجّلة في نهاية 2013 (33.6%).

تطور هامش الربحية على الفوائد

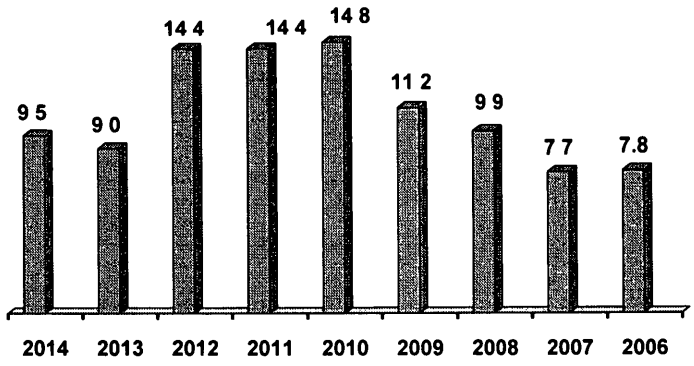

تطور النّاتج البنكي الصّافي

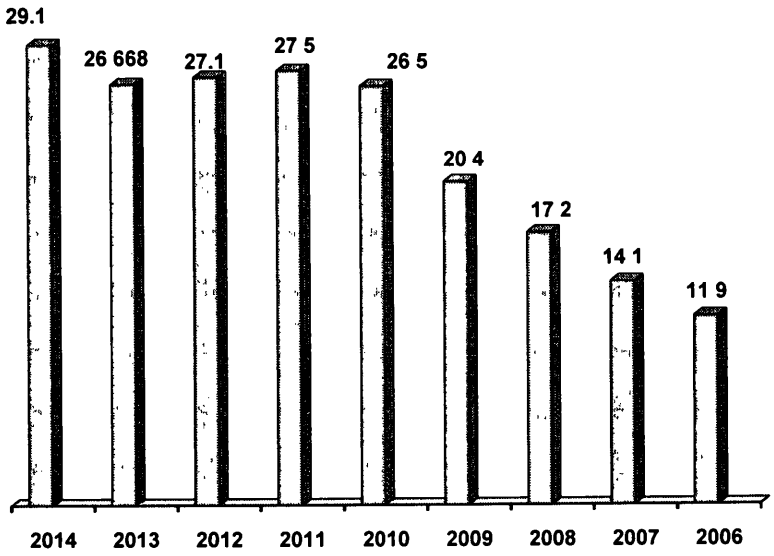

- وسجّلت العمولات تطورا بـ 21.6 % و بلغت حصّتها ضمن الناتج البنكي الصّافي 28.9 % بعدما كانت في حدود 26,0 % السنة الفارطة.

- وارتفعت الإيرادات غير البنكية المتأتّية من العمليّات المالية ومن محفظة الأسهم إلى 11.187 ألف دينار. و قد بلغت حصّتها من النّاتج البنكي الصّافي 38.3 % مسجلة بذلك انخفاضا مقارنة بحصّتها في نهاية 2013 (40.4 %).

هيكلة النّاتج البنكي الصّافي

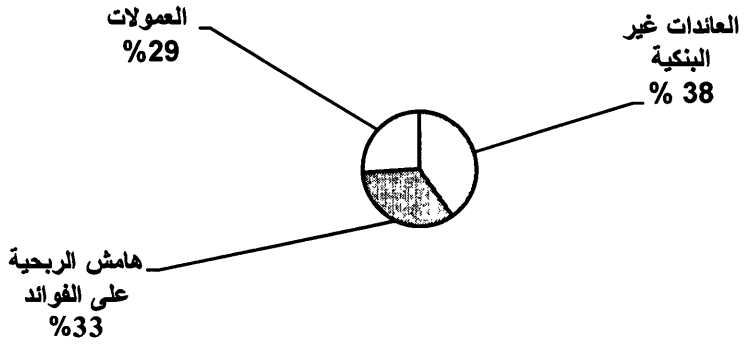

تطور العمولات (بالألف دينار)

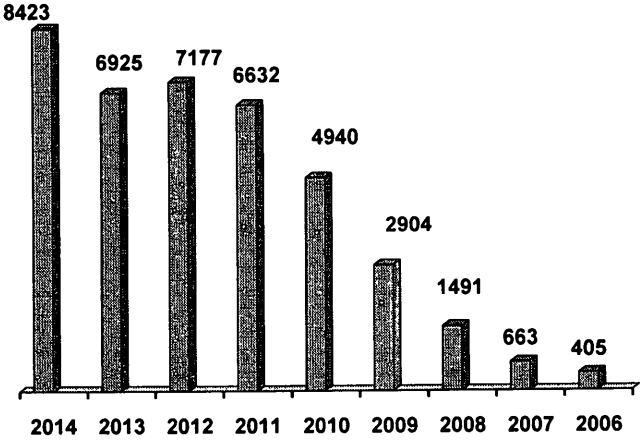

2 - النفقات العامة

سجّلت الأجور و أعباء الاستغلال العامّة ارتفاعا بـ 3 948 ألف دينار، إذ تعدّى مجموعها من 16 174 ألف دينار في سنة 2013 إلى 20 122 ألف دينار في سنة 2014.

ألف دينار

	2012	2013	2014	الفارق
أعباء الاستغلال العامّة	4 342	4 480	6 591	2 111
الأجور	10 673	11 694	13 531	1 837
المجموع	**15 015**	**16 174**	**20 122**	**3 948**

وتكون نسبة تغطية الأجور بالعمولات في حدود 62.2 % في نهاية سنة 2014 مقابل 59.2 % في نهاية سنة 2013.

و تبعا لمستوى النّفقات العامّة، فقد بلغ مؤشّر الاستغلال في نهاية سنة 2014 (بدون اعتبار الاستهلاكات) ، 69.1 % مقابل 60.6 % في سنة 2013 مسجّلا بذلك ارتفاعا بـ 8.5 نقاط .

تطوّر مؤشّر الاستغلال

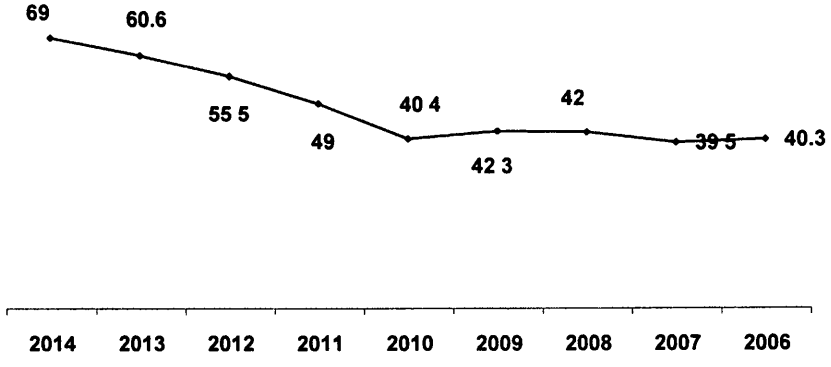

تطوّر نفقات الاستغلال(بالألف دينار)

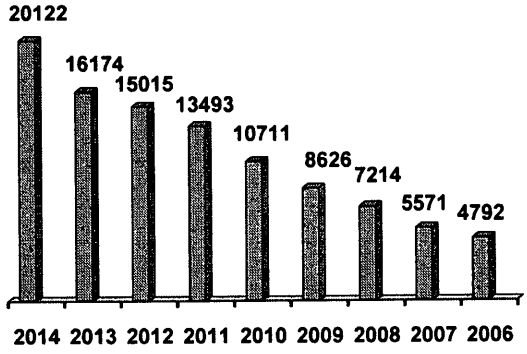

3- النتيجة الخام للاستغلال

بلغ حجم النتيجة الخام للاستغلال(أي قبل المخصّصات والإطفاءات) 8.988 ألف دينار في نهاية سنة 2014 مقابل 494 10 ألف دينار في نهاية سنة 2013 أي بتراجع قدره 1.506 ألف دينار أو 14.4 % .

تطورّ النتيجة الخام للاستغلال(بالألف دينار)

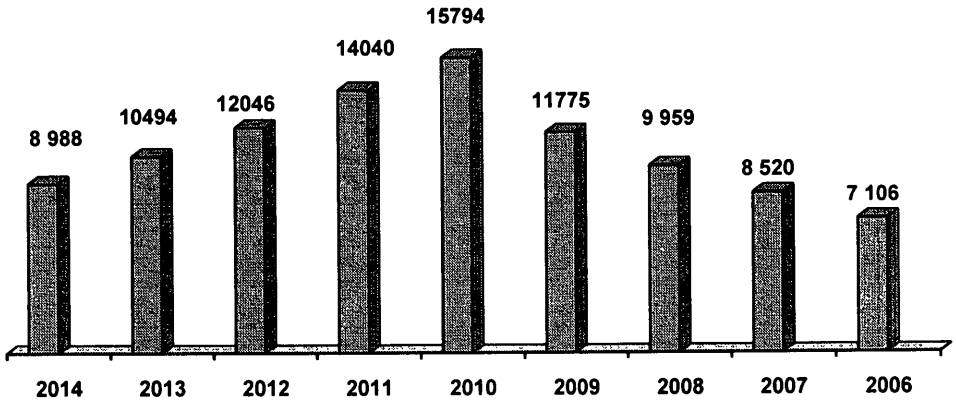

4 - النتيجة الصّافية

بلغت النتيجة الصّافية 3.751- ألف دينار في سنة 2014 مقابل 955 19- ألف دينار في سنة 2013 أي بتطور قدره 16.204 ألف دينار.

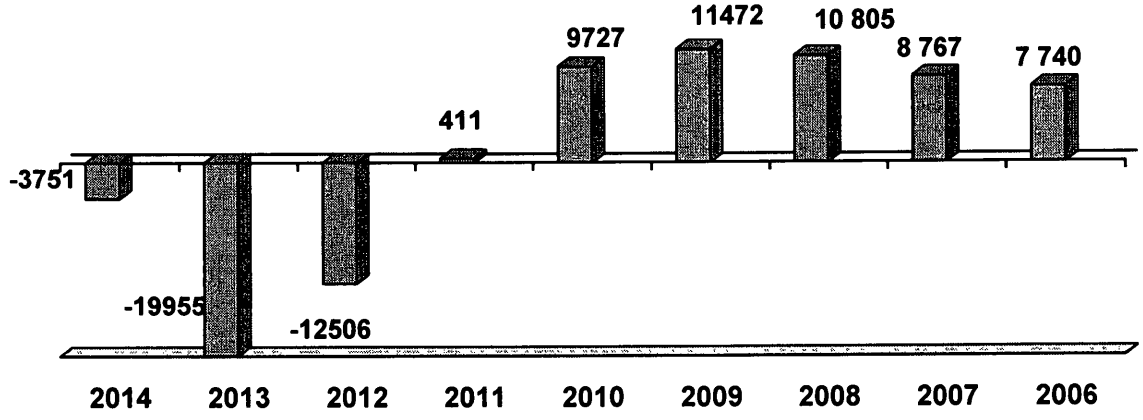

الأموال الذاتية و توزيع النتائج

ألف دينار

	2010	2011	2012	2013	2014
الأموال الذاتية (قبل التوزيع)	185 760	183 201	170 726	144 039	140 328
منها - النتيجة المحاسبية قبل التعديلات المحاسبية - التعديلات المحاسبية	9 727	411	-12 506	-19 955 -6 772	-3 751
توزيع الأرباح	3 000	-	-	-	-

تطوّر نتائج ستوسيد بنك خلال الخمس سنوات الأخيرة

ألف دينار

	2010	2011	2012	2013	2014	التطور 2014/2013
إيرادات الاستغلال البنكي	35 007	41 275	42 123	49 195	53 696	4 501
الناتج البنكي الصافي	26 505	27 533	27 061	26 668	29 110	2 442
النتيجة الصافية	9 727	411	-12 506	-19 955	-3 751	16.204
التدفّق النقدي	19 961	15 535	14 943	9 943	23 509	13 566

متابعة المخاطر و مؤشّرات الحذر

	2012/12/31	2014/12/31	الحدّ الأدنى القانوني
مؤشّر السيولة	% 90	% 91	% 100
مؤشّر الملاءة	% 24	% 24	% 10
مؤشّر توزيع المخاطر			
حرفاء ذوو مخاطر تفوق 5% من الأموال الذّاتية	8 حرفاء	11 حرفاء	
حرفاء ذوو مخاطر تفوق 15% من الأموال الذّاتية	2 حريفين	1 حريف	
حرفاء ذوو مخاطر تفوق 25% من الأموال الذّاتية	لا شيء	لا شيء	

تنوّع أنشطة البنك

1- تطوير النّقديات

ارتفع عدد البطاقات البنكيّة التي وقع إصدارها في نهاية 2014 إلى 301 7 بطاقة أي بزيادة 447 1 بطاقة مقارنة بنهاية 2013 .

و ارتفعت خلال سنة 2014 عمليّات الدّفع باستعمال بطاقات ستوسيد بنك مقارنة بسنة 2013 إذ تعدّت من 490 ألف عمليّة إلى 550 ألف عمليّة، لتغطي حوالي 55 مليون دينار من المبالغ المتداولة بالبطاقات البنكية سنة 2014 مقابل 49 مليون دينار سنة 2013 بفضل تطور نشاط مطارف الدّفع الالكتروني.

و بلغ عدد الموزعات الآلية التي تمّ تركيزها 22 موزّعا في نهاية 2014، مقابل 19 موزّعا في نهاية 2013، وقع استعمالها لإنجاز أكثر من 190 ألف عمليّة خلال سنة 2014 مقابل 185 ألف عمليّة خلال سنة 2013 لتغطية حجم معاملات تجاوز 23 مليون دينار مقابل 21 مليون دينار السنة الفارطة.

مع العلم ان البنك انطلق في تركيز مطارف الدّفع الالكتروني منذ سنة 2009 حيث ارتفع عدد الوحدات إلى 367 وحدة خلال سنة 2014 مسجلا بذلك زيادة ب 72 وحدة مقارنة بسنة 2013.

ويحرص البنك على مواصلة إيلاء نشاط النّقديات عناية قصوى خلال السنوات المقبلة عملا على تحسين الخدمات المسداة إلى الحرفاء ومزيد توفير السّلامة لمعالجة العمليّات.

2- تطوير العمليّات مع الخارج

ارتفعت ملفّات العمليّات مع الخارج بمختلف أنواعها من 569 3 ملفّ سنة 2013 إلى 774 3 ملفّ سنة 2014. وارتفع تبعا لذلك الحجم الجمليّ للمعاملات المتداولة بهذا العنوان من 207 مليون دينار سنة 2013 إلى 239 مليون دينار سنة 2014 أي بزيادة قدرها 15 %.

3- تطوير عمليّات الخزينة

واصل تطور حجم عمليات الخزينة المتعلّقة سواء بسوق الصرف أو بالسوق النقدية بالعملة الأجنبيّة أو بالدينار التونسي بنسق ملموس خلال سنة 2014 مقارنة بسنة 2013 حيث أصبح نشاط الخزينة يساهم بصورة فعّالة في تكوين الناتج البنكي الصافي.

و تجدر الإشارة إلى ارتفاع قائم استحقاقات رقاع الخزينة من 92.018 ألف دينار سنة 2013 إلى 109.400 ألف دينار سنة 2014 أي بزيادة قدرها 20 %، مورّدة بذلك أرباحا بمبلغ 6.044 ألف دينار مقابل 5.473 ألف دينار سنة 2013.

و عرف قائم الموارد النقدية انخفاضا حيث بلغ 175.451 مليون دينار سنة 2014 مقابل 177.650

مليون دينار سنة 2013. على الرغم من ارتفاع تكاليف عمليات إعادة التمويل بالدينار (نتيجة إلى ارتفاع نسبة المباشرة) و التي بلغت 8.828 مليون دينار سنة 2014 مقابل 8.336 سنة 2013 ، إلى أن عمليات الاستثمار في السوق النقدية بالدينار استطاعت ان تحقق ارباح ب 937 آلف دينار.

وقد تراجع قائم قروض الحرفاء بالعملة الأجنبيّة في سنة 2014 بنسبة 31.7 % مقارنة بسنة 2013 إذ بلغ 11.016 مليون دينار سنة 2014 مقابل 16.137 مليون دينار سنة 2013. و انخفضت على هذا الاساس الفوائد المستلمة بنسبة 19.8 % لتبلغ 517 ألف دينار سنة 2014 مقابل 645 ألف دينار سنة 2013 .

بلغت الأرباح الصافية المتأتية من عمليات الصرف مبلغا قدره 1.123 ألف دينار سنة 2014 مقابل 963 ألف دينار سنة 2013 مسجّلة بذلك ارتفاعا بـ16.6 %. فى حين استمر تطور العمولات على سندات الخزينة سنة 2014 ليبلغ 221.5 ألف دينار مقابل 184.8 ألف دينار سنة 2013 أي ارتفاع بنسبة 19.9 %.

4- نشاط الاستغلال والفروع

خلال سنة 2014 تواصلت تأثيرات التطورات الظرفية الاستثنائية التي شهدها القطاع الاقتصادي بصفة عامّة و القطاع المصرفي بصفة خاصة، و ما انجرّ عنها من انعكاسات سلبية على المؤسسات المالية بصفة مباشرة.

قام البنك بفتح ثلاثة فروع سنة 2014 تمشيا مع البرمجة التي وضعها : فرع صفاقس باب بحر الذي يمثّل الفرع الثانى للبنك بهذه المدينة، فرع قصر هلال بمدينة المنستير و يعتبر الفرع الثانى للبنك في المنستير و فرع ثانى بمدينة منوبة بمنطقة الزهروني ليرتفع العدد الجملي لشبكة ستوسيد بنك إلى 22 فرع، و يعتزم البنك مواصلة تدعيم تواجده بالسّاحة رغم المنافسة الشّديدة من قبل البنوك التّجارية الأخرى خاصّة في مجال فتح الفروع وتكثيف الشّبكة.

كما واصل البنك الحرص على تنظيم الفروع و تحسين أساليب عملها لتطوير نتائجها عبر تطوير حجم الودائع وحجم القروض فضلا عن تجهيز الحرفاء بوسائل الدّفع الحديثة.

إلى جانب ذلك، واصل البنك توجيه عنايته إلى الشريحة المتمثّلة في الشّركات والمهنيين وذلك عبر تعزيز تمويل دورة الاستغلال ودورة الإنتاج حيث شارك البنك في الدورة الأولى لصالون الباعثين الذى انعقد بمقر الاتحاد التونسي للصناعة و التجارة و الصناعات التقليدية .

5- التّحصيل

نظرا لتأثيرات الظرف الاقتصادي على القطاع المصرفي بصفة عامة، لم تشهد نسبة التّحصيل بين سنتي 2013 و2014 بحسب مدّة القرض وطبيعة الاستحقاق تحسنا. و عليه تراجعت نسبة التّحصيل الجملي من 83 % في نهاية

2013 إلى 80 % في نهاية 2014. فيما تراجعت نسبة التّحصيل على المخزون من 29 % في نهاية 2013 إلى 24 % في نهاية 2014.

6- النشاط المتوقع

وقصد تجاوز الأوضاع الحاليّة سيحرص البنك على تنشيط القروض خلال الفترة 2015-2017 حسب التوجّهات التّالية:

- ✓ تنشيط قروض الأفراد التي تمثل موردا هاما للسيولة تبعا لتوطين الأجور.
- ✓ دفع القروض الموجّهة إلى المؤسسات الصغرى والمتوسطة وخاصة قروض الاستغلال لارتباطها برقم المعاملات الذي تتنوع من خلاله الإيرادات (تمويلات وعمولات مختلفة) ، وتجدّد عن طريقه الموارد.
- ✓ تدارك نقائص النظام المعلوماتي الحالي و ذلك بإرساء نظام معلوماتيّ شامل و متطوّر و ربطه مع التّطبيقات المكمّلة له: العمليّات مع الخارج، المقاصّة، إدارة الموارد البشريّة، إدارة الوسائل العامّة...الخ.
- ✓ توسيع شبكة الفروع بفتح فرعين جديدة سنة 2015 و ثلاث فروع سنويا في 2016 و 2017 ليرتفع بذلك عددها إلى 30 فرعا سنة 2017.
- ✓ على تحسين جودة الخدمات و تعزيز هياكل المراقبة و مزيد التّعريف بأنشطة البنك عبر حملات إشهاريّة هادفة.
- ✓ تطوير نشاط الخزينة على إثر تطوّر عمليّات الصرف والخزينة بالعملة الأجنبيّة بعد إرساء "قاعة أسواق" سنة 2014 مجهزة بمنظومة إعلامية متكاملة ووسائل اتّصال حديثة من شأنها أن تعزّز القدرة التنافسية للبنك على مستوى عمليّات الخزينة.
- ✓ مواصلة العناية بنشاط النّقديات وتطوير وسائل الدّفع الحديثة وتوزيعها.
- ✓ على التّقليص في مستوى "مؤشّر الأصول المتعثّرة " وتعزيز" نسبة تغطية الأصول المصنّفة بالمخصّصات والفوائد المخصّصة" بالتوازي مع تحسين نسبة التحصيل.

الوضعية المالية لستوسيد بنك

الموازنة المقارنة في نهاية ديسمبر2013 و2014

(ألف دينار)

الأصول	2013	2014	الفارق 2013 / 2014	
			المبلغ	%
أرصدة بالصندوق ولدى البنك المركزي	24 286	10 032	-14 254	-58,7
ودائع و مستحقّات لدى المؤسسّات البنكيّة	15 027	14 612	-415	-2,8
مستحقّات على الحرفاء	472 295	487 865	15 570	3,3
المحفظة التّجاريّة	93 946	115 837	21 891	23,3
محفظة الاستثمار	48 317	48 103	-214	-0,4
الأصول الثّابتة	7 952	8 559	607	7,6
أصول أخرى	44 687	47 300	2 613	5,8
مجموع الأصول	**706 510**	**732 308**	**25 798**	**3,7**
الخصوم و حقوق المساهمين				
البنك المركزي و الحساب البريدي	150 019	142 038	-7 981	-5,3
إيداعات وأرصدة المؤسسّات البنكيّة والماليّة	43 199	26 063	-17 136	-39,7
ودائع الحرفاء	321 837	367 408	45.571	14,2
الاقتراضات الخارجية	415	336	-79	-19,0
خصوم أخرى	47 001	56 135	9 134	19,4
مجموع الخصوم	**562 471**	**591 980**	**29 509**	**5,2**
الأموال الذاتية				
رأس المال	100 000	100 000	-	-
الاحتياطيات	83 200	76 468	-6 732	-8,1
أرباح مرحلة	-12 434	-32 389	-19 955	-160,5
النّتيجة المحاسبيّة	-19 955	-3 751	16 204	-81,2
التعديلات المحاسبية	-6 772	-	6 772	-
مجموع حقوق المساهمين	**144 039**	**140 328**	**-3 711**	**-2,6**
مجموع الخصوم و حقوق المساهمين	**706 510**	**732 308**	**25 798**	**3,7**

معايير الحذر :

المؤشّرات القانونية :

	2012/12/31	2013/12/31	2014/12/31	المطلوب
مؤشّر الملاءة	% 29	% 24	% 24	10 % على الأقلّ
مؤشّر السّيولة	% 73	% 90	% 91	100 % على الأقلّ

التعّهدات خارج الموازنة المقارنة في نهاية ديسمبر2013 و 2014

(ألف دينار)

	2013	2014
مجموع خصوم محتملة	**265 419**	**232 060**
الضمانات و الكفالات المقدّمة	105 473	76 637
اعتمادات مستندية	9 946	13 423
الأصول المقدمة بضمان	150 000	142 000
مجموع تعهّدات ممنوحة للحرفاء	**25 226**	**1 693**
تعهّدات تمويل مقدّمة	24 901	1 180
تعهّدات على المساهمات	325	513
مجموع تعهّدات مستلمة	**249 469**	**253 025**
افتراضات متعهّد فيها و غير مسحوبة	10 000	5 000
الضمانات المقبولة من الحرفاء والمؤسّسات الماليّة	239 469	248 025

قائمة النّتائج المقارنة في نهاية ديسمبر2013 و2014

(ألف دينار)

	2013	2014	التغيرات %
إيرادات الاستغلال البنكي			
فوائد مستلمة و إيرادات أخرى	31 496	34 086	8,2
عمولات	6 925	8 423	21,6
أرباح المحفظة التّجارية و العمليات المالية	6 681	7 417	11,0
أرباح محفظة الاستثمار	4 093	3 770	-7,9
مجموع إيرادات الاستغلال البنكي	**49 195**	**53 696**	**9,1**
أعباء الاستغلال البنكي			
فوائد مدفوعة و أعباء أخرى	- 22 527	-24 586	9,1
مجموع أعباء الاستغلال البنكي	**- 22 527**	**-24 586**	**9,1**
النّاتج البنكي الصّافي	**26 668**	**29 110**	**9,2**
تكاليف الاستعلال العامة	- 4 480	-6 591	47,1
أجور و تكاليف اجتماعية	- 11 694	-13 531	15,7
مخصّصات المدّخرات و نتيجة تصحيح قيم المستحقّات	- 27 767	-12 397	-55 4
مخصّصات المدّخرات و نتيجة تصحيح قيم محفظة الاستثمار	-558	-6	-98,9
رصد الاستهلاكات و الاطفاءات	- 1 251	-1 376	10,0
إيرادات الاستعلال الأخرى	37	113	205,4
نتيجة الاستغلال	**-19 045**	**-4 678**	**-75.4**
أرباح و خسائر عادية أخرى	- 808	1 034	228,0
الضّريبة على الشّركات	- 102	-107	-4 9
نتيجة السّنة المالية قبل التعديلات المحاسبية	**-19 955**	**-3 751**	**-81.2**
التعديلات المحاسبية	**-6 772**	**-**	**100,0**
نتيجة السّنة المالية	**-26 727**	**-3 751**	**-86.0**

و يمكن استنتاج المؤشّرات التّالية (%)

	2013	2014
تكاليف الاستغلال العامة / النّاتج البنكي الصّافي	16,8	22,6
الأجور / النّاتج البنكي الصّافي	43,9	46,4
مؤشر الاستعلال	60,6	69,1
العمولات / الأجور	59,2	62,2
تكاليف الاستعلال العامة / إيرادات الاستعلال البنكي	9,1	12,3
الأجور / إيرادات الاستغلال البنكي	23,8	25,2
رصد المخصصات / إيرادات الاستغلال	56,4	23 1
النّتيجة الصّافية / إيرادات الاستغلال	-40,6	-7 0
النّتيجة الصّافية / الأموال الذّاتية	-13,9	-2 7
مردود حافظة المساهمات	7,5	7,0

جدول التدفقات النقدية المقارن في نهاية ديسمبر 2014 و2013

(ألف دينار)

	2013	2014
أنشطة الاستغلال		
إيرادات الاستغلال البنكي المقبوضة	45 400	50 284
أعباء الاستغلال البنكي المدفوعة	-27 304	-30 270
إيداعات و توظيفات المؤسسات المالية و البنكية	-6 245	-7 131
قروض و تسبيقات / سداد قروض و تسبيقات ممنوحة للحرفاء	-2 669	-28 448
ودائع / مسحوبات للحرفاء	24 309	46 080
سندات التّوظيف	-33 741	-22 485
مبالغ مسددة للأعوان و دائنون آخرون	-4 852	-19 219
تدّفقات نقديّة أخرى متأتية من أنشطة الاستغلال	-5 940	15 086
الأداءات المدفوعة على الأرباح	-102	-107
التدّفقات النقديّة الصافية المتأتية من أنشطة الاستغلال	**-11 144**	**3 790**
أنشطة الاستثمار		
فوائد وحصص أرباح مقبوضة على محفظة الاستثمار	4 093	1 312
إقتناء / تفويت في محفظة الاستثمار	-436	276
إقتناء / تفويت في أصول ثابتة	-1 769	-1 983
التدّفقات النقديّة الصافية المتأتية من أنشطة الاستثمار	**1 888**	**-395**
ارتفاع / انخفاض الموارد الخصوصية	-321	-078
حصص أرباح مدفوعة	0	0
التدّفقات النقديّة الصافية المتأتية من أنشطة التمويل	**-321**	**-078**
التغيير الصافي في السيولة أو ما يعادلها خلال الفترة المحاسبيّة	**-9 577**	**3 317**
السيولة و ما يعادلها في بداية الفترة المحاسبية	**-111 134**	**-120 711**
السيولة و ما يعادلها في نهاية الفترة المحاسبية	**-120 711**	**-117 394**

التقرير العام لمراقبي الحسابات حول القوائم المالية
السنة المالية المقفلة بتاريخ 31 ديسمبر 2014

السادة المساهمين،

1- تقرير حول القوائم المالية

تبعا لتولينا مهمة مراجعة القوائم المالية لمؤسستكم بمقتضى قرار الجلسة العامة العادية نرفع لسيادتكم تقريرنا العام لمراقبة القوائم المالية بتاريخ الإقفال 31 ديسمبر2014 المرفقة بتوضيحات أعمال التدقيق كما ضبطها القانون والمعايير المهنية.

قمنا بمراجعة القوائم المالية لستوسيد بنك التي تبين مجموع أصول صافية من الاستهلاكات والمدخرات بما قدره 308 732 ألف دينار وخسارة صافية قدرها 752 3 ألف دينار بتاريخ 31 ديسمبر2014

- **مسؤولية الإدارة في إعداد وعرض القوائم المالية**

إن الإدارة مسؤولة عن الإعداد والعرض العادل للقوائم المالية وفقا لمعايير النظام المحاسبي للمؤسسات في تونس والقوانين الجاري بها العمل وتتضمن هذه المسؤولية تصميم نظام الرقابة الداخلية و صونه لإعداد البيانات المالية وعرضها بشكل عادل وخال من الأخطاء المادية الناتجة عن الاحتيال أو الخطأ واختيار وتطبيق السياسات المحاسبية الملائمة وإجراء التقديرات المحاسبية المعقولة في ظل الظروف الراهنة.

- **مسؤولية مراقبي الحسابات**

تنحصر مسؤوليتنا في إبداء الرأي حول القوائم المالية من خلال تدقيقنا. لقد قمنا بالتدقيق حسب المعايير المهنية المعمول بها في البلاد التونسية إلى جانب أخذ معايير الحذر، كما حددتها مناشير البنك المركزي التونسي، بعين الاعتبار. تقتضي منا هذه المعايير مطابقة قواعد الأخلاق وتخطيط وانجاز التدقيق من أجل الحصول على قناعة كافية بأن القوائم المالية لستوسيد بنك المختتمة في 31 ديسمبر2014 لا تشتمل على أخطاء ذات أهمية.

إن التدقيق يتضمن وضع إجراءات من أجل جمع المؤيدات المقنعة المتعلقة بالمبالغ والمعلومات الموجودة في القوائم المالية.

إن اختيار إجراءات التدقيق ناتج عن تقديرنا و كذلك تقييمنا لمخاطر وجود إخلالات ذات أهمية داخل القوائم المالية منبثقة عن غش أو أخطاء.

من خلال إنجازنا لهاته التقييمات للمخاطر أخذنا بعين الاعتبار التدقيق الداخلي الذي يقوم به البنك والمتعلق بضبط وتقديم نزيه للقوائم المالية من أجل تحديد إجراءات التدقيق اللازمة حسب الأحداث الجارية و ليس إبداء رأي حول نجاعة هذا الأخير

يشتمل التدقيق أيضا على تقدير الجانب المطابق للطرق المحاسبية المعتمدة و الجانب المعقول للتقديرات المحاسبية التي اختارتها إدارة البنك، كما يشمل تقييم التقديم العام للقوائم المالية.

حسب تقديرنا، فإن المؤيدات التي جمعناها ضافية وسامحة لتعليل رأينا.

- **رأينا في القوائم المالية**

وحسب رأينا، فإن القوائم المالية المشار إليها صادقة وصحيحة وتعكس بصورة وفية كل الجوانب ذات أهمية المتعلقة بالوضعية المالية لستوسيد بنك و لنتائج عملياتها و تدفقاتها النقدية بالنسبة للسنة المالية المختتمة في 31 ديسمبر 2014، وذلك طبقا للمبادئ المحاسبة المعتمدة عامة في تونس.

- **فقرة ملاحظة**

دون التأثير على صحة الرأي المبدى أعلاه، نرى من الصالح أن نلفت الانتباه للنقاط التالية:

- خضع البنك خلال سنة 2013 إلى مراجعة جبائية شملت الفترة الممتدة من 2001 إلى غاية 2011 بالنسبة للضريبة على دخل الشركات و الفترة الممتدة من 2009 إلى غاية 2011 بالنسبة للضرائب و الأداءات الأخرى نتج عنها ضبط أداءات و خطايا مستوجبة بمبلغ قدره 13,2 مليون دينار. قام البنك بالإدلاء بملاحظاته و تحفظاته حول نتائج هاته المراجعة التي لم يقع البت فيها نهائيا.
إستنادا إلى المعلومات المتوفرة إلى حدود تاريخ الإدلاء برأينا ضمن هذا التقرير لا يمكن تحديد الإنعكاس النهائي لهذه الوضعية بصفة دقيقة و عليه لم يقم البنك بتخصيص أية مدخرات لتغطية المخاطر المنجرة عن هاته المراجعة.

- إن المخاطر المتأتية من الحريف « SOTACIB »، وهي شركة تنتمي إلى مجموعة « SOTACIB » وقد بلغ مجملها 269 3 ألف دينار بعنوان القروض و700 11 ألف دينار بعنوان المساهمات. ويشتكي هذا الحريف من صعوبات وقد تم تقييم المساهمة ومخاطر القروض بالنسبة لهذا الحريف، على أساس الآفاق المستقبلية المضمنة المخطط التشغيلي 2014-2020.

- خلال سنة 2013 تم الكشف عن عمليات مسترابة تخص حسابات بعض حرفاء الفرع المركزي و قد قام البنك برفع دعوى لدى السلطات القضائية ضد الأطراف المسؤولة.
لا تزال الأبحاث و التحريات جارية سواء على المستوى القضائي أو على مستوى المصالح الداخلية للبنك إلى تاريخ الإدلاء برأينا، و على هذا الأساس لا يمكن تحديد الإنعكاس النهائي لهاته العمليات بصفة دقيقة.

2-الفحوص و المعلومات الخاصة

لقد قمنا بأعمال الفحوص الخاصة كما ينص عليها القانون و المعايير المهنية.

وعلى ضوء هاته الفحوص، ليس لدينا ملاحظات حول أمانة المعلومات ذات صبغة محاسبية الواردة بتقرير مجلس الإدارة لسنة 2014 ومطابقتها مع القوائم المالية.

بالإضافة إلى ذلك قمنا بتدقيق إجراءات المراقبة الداخلية المتعلقة بمعالجة المعلومة المحاسبية وإعداد وتقديم القوائم المالية طبقا للفصل 3 من قانون 94-117 بتاريخ 14 نوفمبر 1994 كما تم تنقيحه بقانون 2005-26 بتاريخ 18أكتوبر2005. و من خلال هذا الفحص تبين لنا وجود نقائص هامة ضمن منظومة الرقابة الداخلية للبنك والتى تم ذكرها في تقاريرنا حول الرقابة الداخلية.

من جهة أخرى، قمنا بالفحوص المتعلقة بمسك الحسابات الخاصة بالقيم المنقولة استنادا على الفصل 19 من القرار عدد 2001-2728 الصادر في 20 نوفمبر2001 و ليست لدينا أيّة ملاحظات تذكر حول التزام ستوسيد بنك بالنصوص السالف ذكرها. و تجدر الإشارة أنّ البنك صادق على كرّاس الشّروط المذكور بمنشور وزير الماليّة الصادر في28 أوت 2006 و أودعه لدى هيئة السوق الماليّة بتاريخ 20 ماي 2008

تونس، في 22 جوان 2015

مراقبي الحسابات

شريف بن زينة
سي أم سي– دي أف ك الدولي

شهاب الغانمي
العامة للتدقيق و الإستشارة

التقرير الخاص لمراقبي الحسابات

التقرير الخاص لمراقبي الحسابات حول الاتفاقيات المنظمة

(حسب الفصلين 200 و475 للمجلة التجارية للشركات والفصل 29 من القانون 2001-65)

للسنـة المختومة في 31 ديسمبر2014

حضرات السادة المساهمين،

تبعا لتنفيذ مهمة مراقبة الحسابات وطبقا لأحكام الفصلين 200 و475 من مجلة الشركات والفصل 29 من القانون 2001-65، يشرفنا إحاطتكم علما أن مجلس إدارتكم أشعرنا بأن ستوسيد بنك قامت باتفاقيات تنص عليها الفصول المذكورة أعلاه.
تتمثل مسؤولياتنا في التثبت من احترام الإجراءات القانونية للترخيص والمصادقة على هذه الاتفاقيات و العمليات وترجمتها الصحيحة في القوائم المالية.
ليس من مشمولاتنا البحث بصفة خاصّة و بطريقة موسعة عن الوجود المحتمل لهذه الاتفاقيات و العمليات، ولكن من واجبنا إعلامكم بالخصائص و المعطيات الأساسية لهذه الاتفاقيات والعمليات حسب المعلومات التي قدمت إلينا أو التي تمكنا من الوصول إليها عن طريق إجراءات التدقيق، دون إعطاء رأينا حول أسباب تكوينها و مدى جدواها.

1- اتفاقيات وقعت في السنوات الفارطة و بقيت سارية المفعول في 2014

1.1- اتفاقية توزيع أعباء التدقيق والتصرف الجبائي

وقع امضاء محضر اتفاق بين ستوسيد بنك و الشركات التالية : الشركة التونسية السعودية للمساهمات و التوظيفات (TSPP)، شركة التونسية السعودية للاستخلاص (TSR)، شركة التونسية السعودية للمساهمات والاستثمار (TSPI) و شركة منتزه طبرقة. قدرت اتعاب المتعلقة بإتمام هذه المهمة ب 12 000 دينار سنويا يقع صرفها من طرف ستوسيد بنك وتتوزع بين بقية الشركات وفقا للملحق الممضى في 31 ديسمبر 2012 على النحو الآتي :

شركة ستوسيد بنك	6 000 دينار
شركة التونسية السعودية للمساهمات و التوظيفات	1 500 دينار
شركة التونسية السعودية للاستخلاص	1 500 دينار
شركة التونسية السعودية للمساهمات والاستثمار	1 500 دينار
شركة منتزه طبرقة	1 500 دينار

2.1- عقد كراء مع التونسية السعودية للمساهمات و التوظيفات

وضع ستوسيد بنك على ذمة التونسية السعودية للمساهمات و التوظيفات مكتبين في الطابق السادس من المقر الاجتماعي للشركة بمقتضى عقد ممضى بتاريخ 31 ديسمبر 2009، مقابل مبلغ كراء سنوي حدّد بـ 300 7 دينار يدفع كل ستة أشهر. يمتد هذا العقد لسنة إبتداءا من 1 جانفي 2010 قابلة للتجديد بصفة آلية مع احتساب زيادة تقدر بـ 5 % سنويا.

3.1- عقد كراء مع شركة التونسية السعودية للاستخلاص

وضع ستوسيد بنك على ذمة الشركة التونسية السعودية للاستخلاص مجموع مكاتب في الطابق الثالث من المقر الاجتماعي للبنك، مقابل مبلغ كراء سنوي قدره 573 11 دينار يدفع مسبقا كل ستة أشهر. بدأ مفعول هذا العقد من 1 جانفي 2003 ويدوم سنة قابلة للتجديد آليا مع احتساب زيادة تقدر بـ 5% سنويا.

4.1- اتفاقيات مبرمة مع التونسية السعودية للوساطة متعلقة بالصندوق المشترك للتوظيف "كنوز":

في سنة 2008، أبرم البنك إتفاقيتين مع التّونسيّة السّعوديّة للوساطة بصفتها الشّركة المتصرّفة في الصندوق المشترك للتوظيف "كنوز".

و تشمل هاتان الإتفاقيتان:

- إتفاقيّة يقوم بموجبها ستوسيد بنك بإيداع أموال و سندات الصندوق المشترك للتوظيف "كنوز" لديه. في المقابل، يتحصّل البنك على عمولة تحتسب يوميّا بنسبة 0.25 % من الأصول الصّافية للصّندوق.
- إتفاقيّة يقوم بموجبها ستوسيد بنك بتوزيع حصص الصندوق المشترك للتوظيف "كنوز" في مختلف فروعه. ويتحصل البنك مقابل ذلك على عمولة تساوي حصة البنك في العمولة المدفوعة من قبل الصندوق للتونسية السعودية للوساطة. تحتسب هذه الحصة يوميا باعتماد 0.35% من الأصول الصّافية للصندوق المشترك للتوظيف "كنوز" ضارب جاري اللإكتتابات الصافية من الإسترجاعات للمكتتبين بوساطة ستوسيد بنك / جاري اللإكتتاباتالجملية الصافية من الإسترجاعات.

5.1- اتفاقيات مبرمة مع شركة الاستثمار ذات رأس المال المتغيّر"الحفاظ" :

قام البنك بإبرام إتفاقيّاتمع شركة الإستثمار ذات رأس المال المتغيّر "الحفاظ" تتمثل في :

- إتفاقيّة تتعلّق بإيداع أموال شركة "الحفاظ" و سنداتها و يتقاضى البنك مقابل ذلك عمولة تساوي 0.15 % من الأصول الصّافية للشركة تحتسب يوميا.
- إتفاقيّة توزيع يقوم بموجبها البنك بتسويق "الحفاظ" للإستثمار في فروعه يتقاضى بموجبها عمولة تحتسب يوميا باعتماد 0.25 % من الأصول الصّافية للحفاظ للإستثمار ضارب جاري اللإكتتابات الصافية من الإسترجاعات للمكتتبين بوساطة ستوسيد بنك / جاري اللإكتتابات الجملية الصافية من الإسترجاعات.

2- التزامات البنك تجاه المسيرين

1.2- الإلتزامات

- تم تحديد الراتب الشهري الخام للمدير العام السيد عبد اللطيف مشعال بمقتضى قرار الوزير الأول بتاريخ 10 ديسمبر 2013.
- يتمتع المدير العام بسيارة و يتحمل البنك جميع المصاريف المتعلقة بها.
- وقع إسناد مكافآت حضور سنوية إلى أعضاء مجلس الإدارة بحساب 600 6 دينار صافية من الآداءات لكل عضو حسب قرار أعضاء الجلسة العامة العادية المنعقدة في 12 سبتمبر 2013.
- وقع إسناد مكافآت إلى أعضاء مجلس الإدارة الذين هم في نفس الوقت أعضاء في لجنة التدقيق، اللجنة التنفيذية للقروض أو لجنة المخاطر بعنوان الحضور في اجتماعات اللجان السابق ذكرهم و ذلك بحساب 063 2 دينار خام لكل عضو في كل اجتماع حسب قرار أعضاء الجلسة العامة العادية المنعقدة في 12 سبتمبر 2013.

2.2- المبالغ المتعلقة بالإلتزامات حسب القوائم المالية

تتمثل التزامات الشركة تجاه المسيرين كما وردت في القوائم المالية لسنة 2014 كالآتي:

- تسلم المديرالعام السيد عبد اللطيف مشعال رواتب و مكافئات بعنوان سنة 2014 بلغ مجموعها 608 88 دينار في فترة توليه منصب مدير عام البنك مفصلة كالآتي:

(الوحدة الدينار)

	المدير العام السيد عبد اللطيف مشعال	
	المبلغ الخام للأعباء في	الخصوم في 2014/12/31
امتيازات على المدى القصير	82 420	-
بدل الحضور في إجتماعات اللجنة التنفيذية للقروض	6 188	-
المجموع	**88 608**	-

- تسلم أعضاء مجلس الإدارة الذين هم في نفس الوقت أعضاء في لجنة التدقيق، اللجنة التنفيذية للقروض و في لجنة المخاطر بدل الحضور في إجتماعات اللجان كما هو مبين بالجدول التالي :

(الوحدة الدينار)

	أعضاء مجلس الإدارة الذين هم في نفس الوقت أعضاء في لجنة التدقيق، لجنة المخاطر و في اللجنة التنفيذية للقروض	
	الأعباء في 2014/12/31	الخصوم في 2014/12/31

امتيازات على المدى	117 563	-
المجموع	**117 563**	-

- تسلم أعضاء مجلس الإدارة بدل الحضور في إجتماعات المجلس كما هو مبين بالجدول التالي :

(الوحدة الدينار)

	أعضاء مجلس الإدارة	
	الأعباء في 2014/12/31	**الخصوم في 2014/12/31**
امتيازات على المدى	66 000	66 000
المجموع	**66 000**	**66 000**

ما عداهذه الاتفاقيات، لم يتم إشعارنا من طرف مجلس إدارتكم بأي اتفاقية أخرى خاضعة لمقتضيات الفصلين 200 و475 من مجلة الشركات التجارية كما لم تفض أعمالنا إلى الكشف عن مثل هذه الإتفاقيات.

تونس، في 22 جوان 2015

مراقبي الحسابات

شريف بن زينة
سي أم سي– دي أف ك الدولي

شهاب الغانمي
العامة للتدقيق و الإستشارة

الحسابات المجمّعة لمجموعة ستوسيد بنك

الموازنة المجمعة المقارنة في نهاية ديسمبر 2013 و 2014

(ألف دينار)

الأصول	2013	2014
أرصدة بالصندوق ولدى البنك المركزي	24 288	10 037
ودائع و مستحقّات لدى المؤسّسات البنكيّة	15 073	14 665
مستحقّات على الحرفاء	469 696	484 049
المحفظة التّجاريّة المجمّعة	122 311	146 743
محفظة الاستثمار المجمّعة	43 297	43 592
أسهم تمت معادلتها	36 758	39 095
الأصول الثّابتة المجمّعة	8 094	9 939
أصول أخرى	66 919	68 503
الضريبة المؤجّلة	23 880	29 960
مجموع الأصول	**810 316**	**846 583**
الخصوم و حقوق المساهمين		
البنك المركزيّ والحساب البريديّ	150 019	142 038
الإيداعات ومستحقّات المؤسّسات المصرفيّة والماليّة	43 352	26 063
ودائع الحرفاء	312 722	358 235
الاقتراضات الخارجية والموارد الخصوصيّة	415	344
خصوم أخرى	58 114	67 261
الضريبة المؤجلة	4 043	9 371
مجموع الخصوم	**568 665**	**603 312**
حصّة الأقلية	**32 979**	**34 953**
الأموال الذاتية		
رأس المال	100 000	100 000
الاحتياطيات المجمّعة	138 784	140 535
الأرباح المرحلة المجمّعة	-19 206	-32 389
النتيجة الصافية المجمّعة للسنة الماليّة	-10 906	173
مجموع حقوق المساهمين	**208 672**	**208 319**
مجموع الخصوم و حقوق المساهمين	**810 316**	**846 583**

التعهدات خارج الموازنة المجمعة المقارنة في نهاية ديسمبر 2013 و2014

(ألف دينار)

	2013	2014
مجموع خصوم محتملة	**265 419**	**232 060**
الضمانات و الكفالات المقدّمة	105 473	76 637
اعتمادات مستندية	9 946	13 423
الأصول المقدمة بضمان	150 000	142 000
مجموع تعهّدات ممنوحة للحرفاء	**25 226**	**1 693**
تعهّدات تمويل مقدّمة	24 901	1 180
تعهّدات على المساهمات	325	513
مجموع تعهّدات مستلمة	**249 469**	**253 025**
افتراضات متعهّد فيها و غير مسحوبة	10 000	5 000
الضمانات المقبولة من الحرفاء والمؤسّسات الماليّة	239 469	248 025

قائمة النّتائج المجمعة المقارنة في نهاية ديسمبر 2013 و2014

(ألف دينار)

	2013	2014
إيرادات الاستغلال البنكي		
فوائد مستلمة و إيرادات أخرى	33 994	36 125
عمولات	6 873	8 374
أرباح المحفظة التّجارية و العمليات المالية	8 991	9 270
أرباح محفظة الاستثمار	1 508	1 406
مجموع إيرادات الاستغلال البنكي	**51 365**	**55 175**
أعباء الاستغلال البنكي		
فوائد مدفوعة و أعباء أخرى	-22 677	-24 292
مجموع أعباء الاستغلال البنكي	**-22 677**	**-24 292**
الإيرادات البنكية الصّافية	**28 688**	**30 883**
تكاليف الاستغلال العامّة	-5 430	-8 575
أجور و تكاليف اجتماعيّة	-13 141	-15 043
مخصّصات المدّخرات و نتيجة تصحيح قيم المستحقّات	-27 338	-12 623
مخصّصات المدّخرات و نتيجة تصحيح قيم محفظة الاستثمار	-559	148
رصد الاستهلاكات و الاطفاءات	-1 498	-1 435
إيرادات الاستغلال الأخرى	2 744	4 380
نتيجة الاستغلال	**-16 534**	**-2 265**
أرباح و حسائر عاديّة أخرى	-779	1 117
الضّريبة على الشّركات	5 253	-522
الحصص في الشّركات التي تمّت معادلتها	2 391	3 730
حصّة الأقليّة	**-1 236**	**-1 888**
النتيجة الصّافية المجمّعة	**-10 906**	**173**
مفعول التغييرات المحاسبية	**-6 772**	**-**
النتيجة الصافية بعد مفعول التغييرات المحاسبية	**-17 732**	**173**

جدول التدفقات النقدية المجمعة المقارن في نهاية ديسمبر 2013 و 2014

(ألف دينار)

	2013	2014
أنشطة الاستغلال		
إيرادات الاستغلال البنكي المقبوضة	50 182	54 129
أعباء الاستغلال البنكي المدفوعة	(28 196)	(30 630)
ودائع/سحوبات لدى المؤسسات البنكية و المالية الأخرى	(6 245)	(7 131)
قروض و تسبيقات/سداد قروض و تسبيقات ممنوحة للحرفاء	848	111 428
ودائع/مسحوبات للحرفاء	26 890	45 765
سندات التوظيف	(38 228)	(25 006)
مبالغ مسددة للأعوان و دائنون آخرون	(15 798)	(159 362)
تدفقات نقديّة أخرى متأتية من أنشطة الاستغلال	4 851	20 094
الأداءات المدفوعة على الأرباح	243	(2 326)
التدفقات النقديّة الصافية المتأتية من أنشطة الاستغلال	**(5 453)**	**6 961**
أنشطة الاستثمار		
فوائد الاستثمار وحصص أرباح مقبوضة على محفظة الاستثمار	-	-
اقتناء/تفويت في محفظة الاستثمار	778	490
اقتناء/تفويت في أصول ثابتة	(1 921)	(3 258)
التدفقات النقديّة الصافية المتأتية من أنشطة الاستثمار	**(1 143)**	**(2 768)**
أنشطة التمويل		
ارتفاع/انخفاض الموارد الخاصة	(321)	(71)
حصص أرباح مدفوعة	(1 312)	(1 142)
التدفقات النقديّة الصافية المتأتية من أنشطة التمويل	**(1 633)**	**(1 213)**
التغيير الصافي في السيولة و ما يعادلها خلال السنة	**(8 229)**	**2 980**
السيولة و ما يعادلها في بداية السنة المحاسبية	(112 565)	(120 794)
السيولة و ما يعادلها في نهاية السنة المحاسبية	(120 794)	(117 814)

تقرير مراقبي الحسابات حول القوائم الماليّة
المجمّعة للسنة المحاسبية المختومة
في 31 ديسمبر 2014

تنفيـذا لمهمة مراقبة الحسابات التي أسندت إلينا من طرف جلستكم العامـة العاديـة نقدم لكم فيما يلي تقريـر مراقبي الحسابات حول القوائم الماليّـة المجمّعـــة لمجمع ستوسيـد بنـك للسنة المحاسبية المختومـــة فـــي 31 ديسمبر 2014 والمصاحبة لهذا التقرير، إضافة إلى الفحوص الخاصة كما ينص عليها القانون والمعايير المهنية.

1. تقرير حول القوائم المالية المجمّعة:

لقد قمنا بتدقيق القوائم المالية المجمّعة المرفقة لمجمع ستوسيد بنك للسنة المحاسبية المختومة في 31 ديسمبر 2014 والتي تبيّن مجموع أصول صافية من الإستهلاكات والمدخرات بما قيمته 583 846 ألف دينار و أرباح قدرها 173 ألف دينار مع مجموع تعهدات ممنوحة خارج الموازنة قدرها 752 233 ألف دينار.

- **مسؤولية الإدارة في إعداد وعرض القوائم المالية المجمّعة**

إن الإدارة مسؤولة عن الإعداد والعرض العادل للقوائم المالية المجمّعة وفقا لمعايير النظام المحاسبي للمؤسسات في تـونـس. وتتضمن هذه المسؤولية تصميم وصون نظام الرقابة الداخلية لإعداد وعرض البيانات المالية المجمّعة بشكل عادل وخال من الأخطاء المادية الناتجة عن الاحتيال أو الخطأ واختيار وتطبيق السياسات المحاسبية الملائمة وإجراء التقديرات المحاسبية المعقولة في ظل الظروف الراهنة.

- **مسؤولية مراقبي الحسابات**

تنحصر مسؤوليتنا في إبداء الرأي حول هذه القوائم المالية المجمّعة بناءا على أعمال التدقيق التي قمنا بها. لقد قمنا بتنفيذ تدقيقنا وفقا لمعايير المراجعة المعمول بها في تـونس وطبقا لشروط تدقيق الحسابات المضمنة بمنشور البنك المركزي التونسي رقم 23 لسنة 1993 بتاريخ 30 جويلية 1993. وتقتضي هذه المعايير الالتزام بمتطلبات آداب المهنة وتخطيط وتنفيذ أعمال التدقيق بحيث نحصل على تأكيدات معقولة بأن البيانات المالية المجمّعة خالية من الأخطاء المادية.
وتتضمن أعمال التدقيق تنفيذ إجراءات للحصول على أدلة تدقيق حول المبالغ والإيضاحات المدرجة في البيانات المالية المجمّعة. وتعتمد الإجراءات المختارة على تقديرنا بما في ذلك تقييم مخاطر الأخطاء المادية على القوائم المالية المجمّعة سواء تلك الناتجة عن الإحتيال أو الخطأ. وعند القيام بتقييم تلك المخاطر، نضع في الاعتبار الرقابة الداخلية لإعداد وتقديم القوائم المالية المجمّعة بشكل عادل وذلك لتحديد إجراءات التدقيق المناسبة وليس لغاية إبداء رأي حول نجاعة الرقابة الداخلية للبنك.

كما تتضمن أعمال التدقيق تقييم مدى ملاءمة المبادئ المحاسبية المستخدمة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية المضبوطة من قبل الإدارة بالإضافة إلى تقييم عرض القوائم المالية المجمّعة بصورة شاملة.

- **رأينا في القوائم المالية المجمّعة**

حسب رأينا فان القوائم المالية المجمّعة المشار اليها صادقة وصحيحة وتعبر بصورة وفية من كافة النواحي الجوهرية عن الوضعية المالية المجمعة لمجمع ستوسيد بنك ونتائج نشاطه وتدفقاته النقدية للسنة المالية المختتمة في 31 ديسمبر 2014 وفقا للنظام المحاسبي للمؤسسات بالبلاد التونسية.

- **فقرة ملاحظة**

دون التأثير على صحة الرأي المبدى أعلاه، نرى من الصالح أن نلفت الانتباه للنقاط التالية :.

- خضعت الشركة الأم (ستوسيد بنك) خلال سنة 2013 إلى مراجعة جبائية شملت الفترة الممتدة من 2001 إلى غاية 2011 بالنسبة للضريبة على دخل الشركات و الفترة الممتدة من 2009 إلى غاية 2011 بالنسبة للضرائب و الأداءات الأخرى نتج عنها ضبط أداءات و خطايا مستوجبة بمبلغ قدره 13,2 مليون دينار. قامت الشركة الأم البنك بالإدلاء بملاحظاته و تحفظاته حول نتائج هاته المراجعة التي لم يقع البت فيها نهائيا.
إستنادا إلى المعلومات المتوفرة إلى حدود تاريخ الإدلاء برأينا ضمن هذا التقرير لا يمكن تحديد الإنعكاس النهائي لهذه الوضعية بصفة دقيقة و عليه لم يقم البنك بتخصيص أية مدخرات لتغطية المخاطر المنجرة عن هاته المراجعة.

- إن المخاطر المتأتية من الحريف « SOTACIB »، وهي شركة تنتمي إلى مجموعة « SOTACIB » وقد بلغ مجملها 267 3 ألف دينار بعنوان القروض و700 11 ألف دينار بعنوان المساهمات. ويشتكي هذا الحريف من صعوبات وقد تم تقييم المساهمة ومخاطر القروض بالنسبة لهذا الحريف، على أساس الآفاق المستقبلية المضمنة المخطط التشغيلي 2014-2020.

- خلال سنة 2013 تم الكشف عن عمليات مسترابة تخص حسابات بعض حرفاء الفرع المركزي و قد قامت الشركة الأم برفع دعوى لدى السلطات القضائية ضد الأطراف المسؤولة.
لا تزال الأبحاث و التحريات جارية سواء على المستوى القضائي أو على مستوى المصالح الداخلية للبنك إلى تاريخ الإدلاء برأينا، و على هذا الأساس لا يمكن تحديد الإنعكاس النهائي لهاته العمليات بصفة دقيقة.

- تم تجميع القوائم المالية التابعة لشركة تهيئة صفاقس الجديدة , العقارية الجديدة، شركة الدراسات والمتابعة، شركة الاستثمار للوطن القبلي , الشركة التونسية السعودية للتصدير والتوريد بالاعتماد على القوائم المالية المؤقتة كما وقع الإشارة إليه في الإيضاح عدد 5-1.

- لم يتم اعتبار بعض الشركات ضمن مجال التجميع لأسباب مختلفة لاسيما عدم توفر قوائم مالية أو لوجود الشركة في طور التصفية كما وقع الإشارة إليه في الإيضاح عدد5-3.

2. الفحوصات الخصوصية :_

لقد قمنا بالفحوصات الخصوصية طبقا للقانون ووفقا لمعايير المراجعة المعمول بها في تونـس.

ووفقا لفحوصاتنا، لم نعثر على أي تناقضات جوهرّية في المعلومات المالية المجمّعة المضّمنة في تقرير مجلس الإدارة حول تصرف السنة المالية لمجمع ستوسيد بنك والتي يمكن أن تتعارض مع القوائم المالية المجمّعة المختومة في 31 ديسمبر 2014.

تونس، في 22 جوان 2015

مراقبي الحسابات

شريف بن زينة	**شهاب الغانمي**
سي أم سي – دي أف ك الدولي	**العامة للتدقيق و الإستشارة**

اللوائح المصادق عليها من قبل الجمعية العامة العادية

اللّائحة الأولى :

يشهد المساهمون المجتمعون أنّ هذه الجلسة العامّة العاديّة تنعقد – لاعتبارات استثنائيّة تتعلّق خاصّة بجاهزيّة القوائم الماليّة لسنة 2014 – في موعد متأخّر عن التّاريخ المحدّد في القانون الأساسي والقوانين الجاري بها العمل. ولكن بحكم أنّ هذا التّاريخ لا يضرّ بمصالحهم فإنّهم يبرؤون ذمّة أعضاء مجلس الإدارة ويقرّون بشرعيّة هذا الاجتماع وبما يترتّب عنه من قرارات.

وتمّت المصادقة على هذه اللاّئحة بالإجماع.

اللّائحة الثّانية :

إنّ الجمعيّة العامّة العاديّة للمساهمين، بعد اطّلاعها على تقرير مجلس الإدارة حول أنشطة "ستوسيد بنك" خلال السّنة المالية 2014 وعلى القوائم المالية المختومة في 2014/12/31 والقوائم المالية المجمّعة المختومة في 2014/12/31 وعلى تقارير مراقبي الحسابات حول القوائم المالية لستوسيد بنك والقوائم المالية المجمّعة لمجموعة ستوسيد بنك، تصادق على تقرير مجلس الإدارة وعلى الاتّفاقات الواردة بالتّقرير الخاصّ لمراقبي الحسابات وعلى القوائم المالية لستوسيد بنك والقوائم المالية المجمّعة لمجموعة ستوسيد بنك المتعلّقة بالسّنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2014 كما وقع تقديمها من قبل مجلس الإدارة.

وتمّت المصادقة على هذه اللاّئحة بالإجماع.

اللّائحة الثّالثة :

تبرئ الجمعيّة العامّة العاديّة للمساهمين ذمّة أعضاء مجلس الإدارة إبراء تامّا و كاملا و بدون تحفّظ أو شرط في خصوص ممارسة مهامّهم في مجلس الإدارة وعن نتائج أعمالهم بالنّسبة للسّنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2014.

وتمّت المصادقة على هذه اللاّئحة بالإجماع.

اللّائحة الرّابعة :

تقرّر الجمعية العامّة العاديّة للمساهمين تخصيص النّتيجة السّلبيّة للسّنة المالية 2014 والبالغة 3 751.812,655 دينار على النّحو التّالي :

النّتيجة المحاسبيّة الخامّ	:	3.644 010,644 - دينار
- الضّريبة على النّتيجة	:	107 802,011 دينار
النّتيجة الصّافية	:	**3 751 812,655 - دينار**
الاستهلاكات المؤجّلة	:	1.375.103,681 دينار
الخسائر المرحّلة	:	**2 376 708,974 - دينار**

وتمّت المصادقة على هذه اللاّئحة بالإجماع.

اللّائحة الخامسة :

طبقا للمادة 29 من النّظام الأساسي لستوسيد بنك، تقرّر الجمعية العامة تحديد بدل الحضور، بالنّسبة للسّنة المالية 2014، بمبلغ 6 600 دينار صافي من الضّرائب بالنّسبة لكلّ عضو. وعملا بأحكام الفصل 12 من القانون عدد 96 لسنة 2005 تقرّر الجمعية العامة العادية للمساهمين منح مكافأة مساوية لأعضاء اللّجنة الدّائمة للتّدقيق واللّجنة التّنفيذية للقرض ولجنة المخاطر ومقرّري مجلس الإدارة واللّجنة الدّائمة للتّدقيق واللّجنة التّنفيذية للقرض ولجنة المخاطر.

وتمّت المصادقة على هذه اللاّئحة بالإجماع.

اللاّئحة السّادسة :

طبقا لأحكام الفصل 19 من النّظام الأساسي لستوسيد بنك، تصادق الجمعيّة العامّة العاديّة على تجديد تعيين :

- السيّد **محمد بالرايس** كعضو مستقل بمجلس إدارة البنك لعضوية تنتهي عند انعقاد الجمعية العامة العادية للمساهمين التي ستنظر في حسابات السنة المالية 2017،
- السيّد **عبد الرحمان رمزي عداس** كعضو مستقل بمجلس إدارة البنك لعضوية تنتهي عند انعقاد الجمعية العامة العادية للمساهمين التي ستنظر في حسابات السنة المالية 2017.

وتمّت المصادقة على هذه اللاّئحة بالإجماع.

وقد عبّر العضوان المستقلاّن عن قبولهما لهذه المهامّ وأمضيا هذا المحضر تأكيدا لهدا القبول.

اللاّئحة السّابعة :

عملا بأحكام الفانون عدد 19 المؤرّخ في 2 ماي 2006، تقرّر الجمعية العامة العادية للمساهمين تجديد تعيين مكتب "**س.أم.س تدقيق – تصرّف – استشارة**" يمثّله السيّد **شريف بن زينة** مراقبا لحسابات ستوسيد بنك بالنّسبة للسّنوات المالية 2015-2016-2017 وتقرّر تعيينه مراقبا للحسابات المجمّعة للسّنوات المالية 2015-2016-2017 وتحدّد أجرته طبقا للتّراتيب الجاري بها العمل.

وتمّت المصادقة على هذه اللاّئحة بالإجماع.

وقد عبّر السيّد شريف بن زينة نيابة عن مكتب "**س.أم.س تدقيق – تصرّف – استشارة**" عن قبوله لهذه المهامّ وأمضى هذا المحضر تأكيدا لهذا القبول. كما صرّح أنّه لا تشمله – لا شخصيّا أو لا المكتب الّذي يمثّله – أيّ من الموانع الواردة بالقانون عن تأدية المهامّ الموكلة إليه.

اللاّئحة الثّامنة :

تمدّد الجمعيّة العامّة العاديّة التّرخيص في إصدار قرض أو قروض رقاعية من طرف البنك بمبلغ إجمالي لا يتعدّى 50 مليون دينار، لسنة أخرى تنطلق من تاريخ انعقاد الجلسة العادية الحالية إلى تاريخ الجلسة العادية الّتي ستنظر في حسابات السّنة المحاسبية القادمة. و تفوّض الجمعية العامة العادية الصّلاحيات لمجلس إدارة ستوسيد بنك لتحديد قيمة كلّ إصدار وآلياته و شروطه و ذلك طبقا للفصل 331 من مجلّة الشّركات التّجارية.

وتمّت المصادقة على هذه اللاّئحة بالإجماع.

اللاّئحة التّاسعة :

تفوّض الجمعيّة العامّة العاديّة كلّ النّفوذ و الصّلاحيات للمدير العامّ أو الشّخص الّذي يعيّنه، للقيام بجميع عمليّات الإيداع و النّشر الّتي يقتضيها القانون.

وتمّت المصادقة على هذه اللاّئحة بالإجماع.